

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون



الجلسة ٢٦

الثلاثاء، ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد إيسي (كوت ديفوار)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠

برنامج العمل المؤقت

١ تشرين الثاني/نوفمبر، والاربعاء، ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، صباحا. وأود أن أبلغ الأعضاء بأن إعلان التبرعات الطوعية لبرنامج عام ١٩٩٥ لمكتب مقوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين سيتم يوم الجمعة، ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، صباحا.

وكما ذكرت للجمعية العامة في الأسبوع الماضي، فإنني آمل أن ألتزم قدر المستطاع بهذا الجدول حتى تتمكن الجمعية العامة من الاضطلاع بمسؤولياتها بطريقة فعالة. ولذلك، فإنني أناشد الممثلين الذين سيقدمون مشاريع قرارات أن يفعلوا ذلك قبل المواعيد المحددة للنظر في البنود بوقت كاف، لكي نتيح للممثلين وقتا كافيا لدراساتها.

كذلك أود أن أذكّر الممثلين بأن الأمر يتطلب وقتا اضافيا لمشاريع القرارات هذه، بما في ذلك إدخال تغييرات في برنامج العمل أو المصروفات الإضافية، إذ أنها ستتطلب إعداد بيان عن الميزانية البرنامجية من جانب الأمين العام. فضلا عن هذا، فإن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة الخامسة ستحتاجان لوقت كاف لاستعراض الآثار المترتبة على الميزانية البرنامجية لأي مشروع قرار قبل أن تبت فيه الجمعية العامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أن استرعي انتباه الجمعية العامة الى الوثيقة A/INF/49/5/Add.1، التي تتضمن برنامج الأعمال المؤقت وجدول مواعيد الجلسات العامة لشهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر. هذه الاضافة تلغي الوثيقة A/INF/49/5. وأود أن أوضح أن هذا الجدول سيصدر في أقرب وقت ممكن لمساعدة الوفود في تخطيط أعمالهم. والأمانة العامة بدورها، ستسعى، الى ضمان أن تكون الوثائق ذات الصلة متوفرة للوفود قبل مناقشة أي بند محدد من بنود جدول الأعمال.

كما أود أن أوضح أنه لا تزال ثمة بنود قليلة في جدول الأعمال لم يحدد لها موعد بعد. وسأعلن عن مواعيد النظر في تلك البنود في الوقت المناسب وقبل الموعد بوقت كاف. وسأحيط الجمعية العامة علما كذلك بأي إضافات أو تغييرات.

إن قائمة المتكلمين لكل بند من البنود الواردة في الوثيقة A/INF/49/5/Add.1 مفتوحة الآن.

وأود أيضا أن أبلغ الممثلين بأن مؤتمر إعلان التبرعات للأنشطة الانمائية سيعقد يومي الثلاثاء،

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة. وعندما ترد نجمة (*) بعد نتيجة تصويت مسجل و/أو تصويت بنداء الأسماء، فيرجى الرجوع الى مرفق المحضر.

94-86604

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

وساهمت في الزيادة المذهلة لأعداد اللاجئين والمشردين، علاوة على ما صاحبها من عواقب سلبية.

المناقشة العامة

إن مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين يقدر عدد اللاجئين والمشردين في شتى أنحاء العالم بما يتجاوز ٢٣ مليونا و ٢٦ مليونا على التوالي. ويقدر عدد اللاجئين في أفريقيا بأكثر من ٣٢ في المائة، وفي آسيا بأكثر من ٢٥ في المائة من مجموع اللاجئين. وتوجد في أفريقيا سبعة من أكبر عشرة من بلدان المنشأ للاجئين. وقد فرت غالبية هؤلاء اللاجئين والمشردين نتيجة للصراعات داخل دولهم بصفة رئيسية، ونتيجة للصراعات بين الدول بدرجة أقل. وتلك صورة حية ومرعبة لأفريقيا، بوجه خاص، وللبلدان النامية، بوجه عام.

وترحب أوغندا بالاهتمام ذي الأولوية المتزايدة الذي توليه الأمم المتحدة لحسم الصراعات في أفريقيا وفي غيرها من الأماكن، ولا سيما التأكيد الذي أولاه الأمين العام في "خطة للسلام" للدبلوماسية الوقائية وصنع السلم. ونحن نتفق معه في الرأي بأن الأمن والرفاه الاجتماعي والاقتصادي والاستدامة البيئية وحماية حقوق الإنسان، عناصر وثيقة للترابط والتشابك بطريقة يعزز كل منها العناصر الأخرى. ومن ثم ينبغي معالجتها واحدة إثر أخرى تجنباً للتضارب وما يترتب عليه من آثار سلبية، مثل تدفق اللاجئين السياسيين والاقتصاديين نحو الخارج، وهروب رأس المال، ونزوح الأدمغة.

ونرحب بإنشاء منظمة الوحدة الأفريقية وهي آلية لمنع الصراعات وإدارتها وحلها. إنها آلية نافعة لأغراض بناء الثقة بين الأطراف المتنازعة ويمكنها تيسير الحل السلمي للصراعات. وأوغندا ملتزمة بجعل آلية منظمة الوحدة الأفريقية فعالة وقابلة للاستعمال. وتحت الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على تقديم المساندة اللازمة لها.

ولا تزال الحالة في الصومال متوترة وهشة الأمر الذي تترتب عليه آثار سلبية خطيرة على السلم والوفاق الوطني وتقديم المساعدة الإنسانية بانتظام. وتؤيد أوغندا تأكيد المجتمع الدولي من جديد على السعي لإيجاد تسوية سياسية للصراع في الصومال. وتحت أوغندا كل الجماعات والفصائل الصومالية على أن تطرح عنها الخوف والريبة وتبدأ في تنفيذ الالتزامات كافة التي تعهدت بها في إعلان نيروبي بشأن المصالحة الوطنية لتمهيد الطريق نحو تنفيذ اتفاقات أديس أبابا، بما في

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة أولاً للنائب الثاني لرئيس الوزراء وزير خارجية أوغندا. سعادة السيد بول سيمو جيريري.

السيد سيمو جيريري (أوغندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي، يا سيدي، أن اهنئكم بحرارة بالنيابة عن وفد أوغندا لانتخابكم المستحق بالاجماع، لرئاسة الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين. إن انتخابكم اعتراف من منظمنا بخصالكم الشخصية النموذجية. وهو بحق، شرف كبير لبلادكم، كوت ديفوار، التي تتمتع أوغندا بعلاقات أخوية دافئة معها. وإنني على ثقة من أنكم، بمهاراتكم وخبرتكم، ستتمكنون من توجيه مناقشاتنا الى نتيجة ناجحة. وأود أن أتعهد بتقديم تأييد أوغندا وتعاونها الكاملين لكم في مساعيكم.

كما أود أن اقدم تحياتي الخاصة الى سلفكم سعادة السيد صموئيل أنسانالي من غيانا، للطريقة التي أدار بها بإقتدار أعمال الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة.

ونوجه تقديرنا أيضا الى الأمين العام، السيد بطرس بطرس غالي، لقيادته الشجاعة والمتبصرة للمنظمة.

في البداية، دعوني أعرب عن ترحيب أوغندا الحار بتواجد جنوب أفريقيا الجديدة بيننا التي ولدت على مبادئ المساواة والعدل والحكم الديمقراطي. وأود أن أوجه تحية خاصة لفخامة الرئيس نيلسون مانديلا وقادة حركات التحرير في جنوب أفريقيا والسيد دي كليرك، لما تحلوا به من بصيرة وحنكة سياسية الأمر الذي مكن الأمم المتحدة من تحقيق أحد الأهداف التي جاهدت أفريقيا طويلا لتحقيقها.

بعد الدورة الماضية للجمعية العامة حدثت تطورات عديدة في الساحة الدولية؛ وبعضها قدم الأمل والتشجيع، في حين أفضى البعض الآخر الى الإحباط واليأس. وفي كثير من البلدان، يجري تعزيز السلم وسيادة القانون والحكم الديمقراطي. والبعض الآخر، مثل أنغولا والصومال وليبيريا والبوسنة والهرسك، أفضت الصراعات فيها الى معاناة لا حدود لها، والى فقدان الأرواح وتدمير الممتلكات،

الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية، والرامية الى ايجاد تسوية سياسية دائمة.

وفيما يتعلق بالصحراء الغربية، تبدي أوغندا قلقها إزاء التقدم البطيء نحو إجراء استفتاء بشأن تقرير مصير شعب ذلك الاقليم تحت اشراف الأمم المتحدة ونناشد الأطراف المعنية التغلب على اختلافاتها وإتاحة إجراء استفتاء صحيح وغير متحيز.

وإن المذابح المنظمة والواسعة النطاق التي حدثت للمدنيين في رواندا مسألة مأساوية ويؤسف لها. وتؤيد أوغندا قيام الأمين العام، في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٤، بتشكيل لجنة غير متحيزة من الخبراء لاستقصاء انتهاكات القانون الانساني الدولي وأعمال الإبادة الجماعية المرتكبة في رواندا بغرض تحديد هوية الأشخاص المسؤولين عن تلك الانتهاكات وتقديمهم الى المحاكمة. وينبغي لهذا أن يسهم في عملية الوفاق الوطني. ومما يشجعنا إعلان حكومة رواندا أنها ستتهدي بروح اتفاق السلم في أروشا كإطار للسلم والوفاق الوطني وفي مجال مساندتها للمبادرات الإقليمية بشأن مشكلة اللاجئين الروانديين. وبالمثل ندعو أيضا الى تقديم المساعدة للسكان المحليين في البلدان المجاورة المضيفة للاجئين لتخفيف من الآثار الاجتماعية - الاقتصادية والبيئية المعاكسة التي يواجهونها كنتيجة لتدفق اللاجئين.

وتهنئ أوغندا حكومتي جنوب أفريقيا وناميبيا على تسوية نزاعهما الطويل الأمد بشأن خليج والفيس والجزر المشاطئة بالوسائل السلمية.

وتنوه أوغندا بالمرونة التي أبدتها الجماهيرية العربية الليبية فيما يتعلق بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٧٣١ (١٩٩٢). ونأمل في أن يسهم هذا في إجراء تسوية سلمية للمشكلة.

وترحب أوغندا ببدء العمل بنظام الحكم الذاتي الفلسطيني في قطاع غزة وأريحا. ونشيد بالرئيس عرفات ورئيس الوزراء رابين، اللذين جعلتا ذلك أمرا ممكنا. ونشجعهما على المضي بالعمل معا لحل جميع المسائل المعلقة بغرض التنفيذ الكامل لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣). ونناشد المجتمع الدولي تقديم مزيد من المساعدة الى فلسطين، وهو ما يتطلبه التعمير والتنمية.

ذلك إنشاء آليات ادارية مؤقتة. ونشيد بعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال لتسهيلها تدفق المعونة الانسانية ونحث على المساندة الدولية المتواصلة للصومال.

وفيما يتعلق بليبيريا، كان من الأمور المشجعة لأوغندا الخطوات المتخذة للبدء في تنفيذ اتفاق كوتونو، ونعني اقامة الحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية وبدء عملية نزاع سلاح وتسريح مختلف فصائل المقاتلين. غير أننا نشعر بخيبة الأمل بسبب الحالة العسكرية المتزايدة التوتر في الميدان، داخل الأطراف وفيما بينها، مما أدى الى التجمد الفعلي لعملية نزاع السلاح والتسريح. ونحث جميع الأطراف على إبداء الجدية في تنفيذ عملية السلم والوفاق الوطني حيث أن هذا أمر حيوي لمواصلة الدعم والوجود الدوليين.

وترحب أوغندا بالخطوات المتخذة حتى الآن من قبل حكومة موزامبيق وحركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية (رينامو) لتنفيذ اتفاق السلم العام. ونحث الأطراف على أن تظل ملتزمة باتفاق السلم ومراعية لنتيجة الانتخابات المقرر إجراؤها في ٢٧ و٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. ونشيد بعملية الأمم المتحدة في موزامبيق، التي ساعدت على إيجاد الثقة بين الأطراف - الأمر الحيوي للتنفيذ الناجح لاتفاق السلم - ونحث على تقديم المساعدة الدولية المتواصلة الى موزامبيق، خاصة في مجال إعادة توطين اللاجئين والمشردين.

ولا تزال الحالة في أنغولا تدعو الى قلق المجتمع الدولي على الرغم من مفاوضات لوساكا الجارية بين حكومة أنغولا ومنظمة يونيتا. ومازال شعب أنغولا يعاني من أعمال القتل العشوائية وتدمير الممتلكات. ويحث وفدي الأطراف المعنية وخاصة حركة يونيتا على إبداء المرونة والواقعية والارادة السياسية والتسامح والقبول بالحلول الوسط، اللازمة للسلم والوفاق الوطني.

وما برحت الحرب الأهلية في جنوب السودان تمضي في طريق التصعيد، مما يسبب خسارة هائلة في الأرواح وتدمير الممتلكات ووجود عدد كبير من اللاجئين والمشردين. وتستضيف أوغندا وحدها ما يقدر بثلاثمائة ألف لاجئ سوداني. ونحث أطراف الصراع على أن تركز اهتمامهما على الصالح العام والتسوية المتبادلة فيما يتعلق بالجهود الإقليمية الجارية - وبوجه خاص مبادرة الهيئة

نافعة في مجال توليد الثقة والامتنان وفي المساعدة على الإقلال من الانتهاكات للاتفاقية. ويشجعنا أيضا احتمال إنفاذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية لسنة ١٩٩٣ وذلك في منتصف ١٩٩٥.

وستكون المعاهدة الخاصة بإقامة منطقة أفريقية خالية من الأسلحة النووية نقطة تحول هامة أخرى بالنسبة للسلم في أفريقيا. وأوغندا تحث على استكمالها بنجاح في الوقت اللازم.

ومن المحتم العمل على توطيد الانجازات المسجلة حتى الآن في مجال التجارب النووية وعدم الانتشار من أجل إرساء أساس راسخ يستند اليه تحقيق تقدم في مجالات نزع السلاح الجديدة الأخرى والأكثر تحديا.

وأوغندا ملتزمة بالاحترام الكامل لحقوق الانسان والتمتع الشامل بها. وإننا نعيد التأكيد على تأييدنا لإعلان وبرنامج عمل حقوق الانسان، ونرحب بتعيين مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الانسان وقد أنشأت أوغندا من جانبها نقطة اتصال وطنية لحقوق الانسان داخل وزارة العدل تهدف الى تعزيز الوعي العام وتنمية القدرة الوطنية في مجال مراعاة وتشجيع حقوق الانسان في البلاد. ويرغب وفدي في توجيه تحية خاصة الى كل البلدان التي قدمت الدعم الى أوغندا في هذا المجال الحيوي من تنمية، وناشدها مواصلة الدعم.

إن أوغندا ملتزمة بالديمقراطية، والحكم الصالح، وسيادة القانون. وقد قطعت عملية اقامة الديمقراطية في البلاد شوطا بعيدا فقد انتخبت الجمعية التأسيسية بنجاح في ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٤. وتتداول الجمعية في الوقت الراهن حول مشروع الدستور الذي يتوقع أن يستكمل ويصدر قبل نهاية ١٩٩٤. وسيتلو ذلك إجراء الانتخابات الرئاسية والانتخابات التشريعية في كافة أنحاء البلاد في أوائل ١٩٩٥.

وتشعر أوغندا بالقلق إزاء الاتجاهات الراهنة في الاقتصاد العالمي التي ما فتئت تثقل بشكل غير موات على كثير من البلدان النامية، لا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء. ولا تزال المديونية الخارجية المرهقة عقبة رئيسية أمام التنمية في بلادنا. فالكثير من بلادنا ينفق أجزاء كبيرة من حصائل الصادرات الشحيحة على خدمة الدين وحدها. وعلى سبيل المثال، كانت أوغندا مدينة

ونعرب عن الارتياح لتوقيع الأردن واسرائيل لإعلان واشنطن الذي وافق عليه البلدان على نحو متبادل لإنهاء حالة الحرب بينهما. وينبغي لهذا أن يحقق الكثير في المساعدة على بناء الثقة وتسهيل تطبيع العلاقات بما في ذلك عقد معاهدة سلم رسمية بين البلدين وبين اسرائيل وبلدان أخرى في المنطقة.

وتؤيد أوغندا الجهود المبذولة بغرض الحل السلمي لمشكلة شبه الجزيرة الكورية وتحث جميع الأطراف على العمل جنبا الى جنب لخلق مناخ يساعد على تخفيف التوتر ويؤدي الى التفاوض بشأن إيجاد تسوية سياسية دائمة للمشكلة الكورية.

وترحب أوغندا بالتطورات الجارية في هايتي والموجهة نحو عودة الرئيس أريستيد وإعادة تنصيب الحكومة المتخبة ديمقراطيا في ذلك البلد.

وتعرب أوغندا عن القلق العميق إزاء أعمال الإبادة الجماعية و "التطهير العرقي" المتواصلة في البوسنة والهرسك. ونحث الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على العمل بحزم واتخاذ خطوات واجبة لإنهاء القتال طبقا لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة بالموضوع، وكذلك خطة السلم التي وضعها فريق الاتصال وتهيئة بيئة تؤدي الى تدفق المساعدة الانسانية بسلاسة وفي الوقت المناسب للشعب المتأثر بالقتال.

وتشجع أوغندا حدوث بعض التطورات الايجابية في مجال نزع السلاح ونشير الى المفاوضات الرسمية الجارية بشأن إبرام معاهدة حظر لإجراء التجارب النووية الشاملة برعاية مؤتمر نزع السلاح، وتحث أوغندا على الاستكمال الناجح لإبرام المعاهدة المذكورة قبل عقد مؤتمر الاستعراض المعني بمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية المقرر عقده في أوائل ١٩٩٥. وسوف تسعى أوغندا، بوصفها دولة طرفا في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، وفي سياق العملية التحضيرية واستعراض المعاهدة، الى إزالة أوجه الخلل كافة في المعاهدة وكفالة المساعدة التقنية الكافية، للبلدان النامية في مجال التطبيق السلمي للتكنولوجيا النووية. وننوه أيضا بما يجري إحرازه من التقدم لتعزيز اتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، عن طريق تدابير مثل تبادل البيانات الالزامي والزيارات الدورية على الطبيعة. وهذه التدابير

التحضيرية والاستعراض العالمي المتوسط الأجل الذي سيجري في العام المقبل لبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا، إلى اعتماد تدابير مماثلة لصالح أقل البلدان نموا.

وفيما يتعلق بجولة أوروغواي، فإن أوغندا تحث على أن تعتمد، في معرض تنفيذ أحكام الوثيقة الختامية، تدابير تعويضية لتلافي الآثار المعاكسة التي يحتمل أن تنجم عن تآكل الأفضليات الخاصة التي تتمتع بها في الوقت الراهن بعض البلدان النامية بموجب ترتيبات من قبيل برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا واتفاق لومي الرابع. وعلاوة على ذلك، ينبغي تذييل الطريق أمام اكتساب مزيد من البلدان النامية لفرص وصول أكبر لمنتجاتها إلى الأسواق الدولية، من أجل تعزيز حصائل صادراتها كما نحث على تقديم المساعدة الضرورية لزيادة قدرتنا على أن ننتج للأسواق الدولية سلعا وخدمات تنطوي على قيمة مضافة.

توفر "خطة للتنمية" التي قدمها الأمين العام إلى الدورة الحالية للجمعية العامة، إطارا مفيدا لإجراء حوار سياسي بين الشمال والجنوب حول التدابير العملية لتنفيذ السياسات والبرامج والإجراءات الدولية التي اعتمدها المجتمع الدولي حتى الآن في موضوع التنمية. ويؤيد وفدي هذه المبادرة. وينبغي لنا ونحن نعمل على بلورة هذه الخطة، أن نسترشد في ذلك بالهدف العام المتعلق بإحداث تحسين محسوس وسريع في نوعية حياة البلدان النامية من خلال استئصال شأفة الفقر وتوفير الحاجات الأساسية، ألا وهي التغذية والمأوى والصحة والتعليم. ونؤيد بنفس القدر اقتراح البرازيل بعقد مؤتمر الأمم المتحدة بشأن التنمية في وقت ما من عام ١٩٩٦.

لقد رحبت أوغندا بموافقة الجمعية العامة في قرارها ٢١٤/٤٨ بشأن برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، على تناول نطاق كامل من القضايا المتصلة بتنوع الاقتصادات الأفريقية، مع إيلاء اهتمام خاص بقضية صندوق لتنوع السلع الأساسية الأفريقية. وتعلق أوغندا أهمية كبيرة على إنشاء هذا الصندوق. إننا نناشد شركاءنا الانمائيين أن يبدوا تضهما ومرونة في المفاوضات حتى يساعدوا على قيام هذا المرفق بأسرع ما يمكن.

ويستوجب النظام الاقتصادي الدولي أن نوسع آفاقنا الاقتصادية إلى ما وراء حدودنا الوطنية من أجل توسيع

وحتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤ بدين خارجي إجمالي على القطاع العام يبلغ ٢,٩٩ بليون دولار - أي أكثر من ٨٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي التقديري للسنة المالية ١٩٩٣-١٩٩٤. وكانت خدمة الديون التعاقدية تبلغ ١٨٥ مليون دولار - أي ما يقرب من ٧٦ في المائة حصيلة الصادرات؛ في حين أن المتأخرات التي يتعين تصفيتها تبلغ ٢٢٢ مليون دولار - أي ٩١ في المائة من حصيلة الصادرات. وقد تعقدت الحالة من جراء أن ٧٧ في المائة من رصيد الدين الإجمالي، وهو الجزء المستحق للمؤسسات المتعددة الأطراف والثنائية، ليس مؤهلا في الوقت الراهن لإعادة الهيكلة أو التخفيض.

وقد تفاقمت مشكلة المديونية الخارجية بأكثر من ذلك بفعل معدلات التبادل التجاري غير المواتية، وخاصة انهيار أسعار تصدير سلعنا الأساسية، والتقلص الشديد للتدفقات الداخلة من الموارد، وقلة فرص الوصول إلى التكنولوجيا. وبالإضافة إلى هذه الظروف غير المواتية، ينفذ معظم بلداننا إصلاحات اقتصادية صارمة بما يلزمها من آثار اجتماعية - اقتصادية معاكسة تعانيتها شعوبنا. ورغم ذلك فإن بعض البلدان، ومن بينها أوغندا، يسجل نموا اقتصاديا إيجابيا ويسيطر على التضخم.

ولكي تنجح الإصلاحات الاقتصادية في بلادنا، ينبغي لجميع الدائنين، بما في ذلك المؤسسات المتعددة الأطراف، الأخذ بتدابير معززة تتجاوز مجرد إعادة جدولة الديون من أجل إحداث تخفيض محسوس في إجمالي أصول الدين. وينبغي أن تشمل تلك التدابير إلغاء كمية كبيرة من الديون أو تحويلها إلى هبات و/أو غير ذلك من المخططات المبتكرة مثل استخدام الاحتياطي، وإصدار حقوق سحب خاصة جديدة، وإجراء عمليات مقايضة للديون. وفي هذا الصدد، تؤيد أوغندا نتائج الاجتماع الوزاري لحركة عدم الانحياز الذي عقد مؤخرا في جاكارتا لمعالجة موضوع "الديون والتنمية: مشاطرة الخبرات"، كما تؤيد أوغندا الاقتراح الأخير لوزير الخزانة البريطاني بشأن التدابير الرامية إلى حل مشكلة ديون أفقر البلدان.

وبالمثل، هناك حاجة إلى تحقيق زيادة محسوسة في تدفقات الموارد الداخلة إلى بلادنا - مثلا، بزيادة مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية، والاستثمار الأجنبي المباشر في مجالات مثل الصناعة التحويلية والتصنيع الزراعي والسياحة، وتوفير أسعار مجزية للسلع الأساسية. وستسعى أوغندا أيضا، في سياق العملية

للإشراف على الأنشطة الوطنية الرامية إلى حماية الأطفال والنهوض بهم وتنميتهم.

ونحن نؤيد عقد قمة كوبنهاغن العالمية للتنمية الاجتماعية في آذار/مارس ١٩٩٥، لمعالجة قضايا القضاء على الفقر، وتوفير العمالة المنتجة، وتحقيق الإدماج الاجتماعي، ونأمل في أن تؤدي القمة إلى تحسين مستويات المعيشة وخاصة في أكثر البلدان فقرا. كما نؤيد عقد مؤتمر بيجينغ العالمي الرابع المعني بالمرأة في عام ١٩٩٥، لاستنباط تدابير لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من النهوض بدورها المنشود. وستواصل أوغندا المشاركة بنشاط في العمليات التحضيرية لكلا المؤتمرين.

وفي رأينا أن إصلاح مجلس الأمن يجب أن يهدف إلى تحقيق مزيد من الشفافية في أساليب عمله مع جعله أكثر ديمقراطية في كيفية صنع القرار، وجعل تكوينه معبرا عن الزيادة الحاصلة في عضوية الأمم المتحدة. لذا، نؤيد اقتراح توسيع عضويته، على أننا نرى أن توسيع العضوية يجب أن يؤدي إلى زيادة عدد المقاعد التي تحصل عليها البلدان النامية على أساس التوزيع المنصف بين المناطق الإقليمية وذلك للتعبير عن الزيادة الحاصلة في عدد البلدان النامية الأعضاء في الأمم المتحدة، وعن كون القضايا التي تهم البلدان النامية وتشغلها، مثل حسم الصراعات ومواجهة حالات الطوارئ الإنسانية، وتصبح بصورة متزايدة هي القضايا الغالبة في جدول أعمال المجلس. وفيما يتعلق بإجراءات صنع القرار في المجلس، فإننا نرى ضرورة منح عدد مناسب من البلدان النامية، بما فيها البلدان الأفريقية، حقوقا ومسؤوليات مماثلة لتلك التي يمارسها حاليا الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن.

ويتمثل الإرث الذي سنتركه للأجيال القادمة في إرساء إطار مؤسسي ثابت يمكن أن يستجيب على نحو كاف ومنصف لمصالح وشواغل البشرية جمعاء. فهذا هو التحدي الذي يواجه منظمنا ونحن نقرب من الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية ميانمار سعادة السيد أون جياو.

السيد جياو (ميانمار) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
يود وفد ميانمار أن يهنئكم أحر التهاني - سيدي - على

أسواقنا. وترحب أوغندا بدخول معاهدة أبوجا المعقودة في إطار منظمة الوحدة الأفريقية الى حيز النفاذ، وهي المعاهدة التي تنشئ جماعة اقتصادية افريقية، وتوفر إطارا مفيدا لتنسيق الجهود الانمائية الأفريقية على صعيد القارة كلها. ولكي تنجح الجهود التي ستبذل على المستويات دون الاقليمية فإنها ينبغي أن تكون حسنة التنسيق والترشيد. وأوغندا ملتزمة بالتنفيذ الكامل لمعاهدة السوق المشتركة لأفريقيا الشرقية والجنوبية، ومعاهدة أروشا بشأن تنشيط التعاون في شرق أفريقيا. ونحن نناشد المجتمع الدولي توفير المساعدة الضرورية لدعم جهودنا التكاملية الاقليمية بغية تدعيم أو إيجاد بنىات أساسية تيسر انتقال السلع والخدمات.

وتعيد أوغندا تأكيد تأييدها لجدول أعمال القرن ٢١ وغيره من الاتفاقات المعتمدة في ريو دي جانيرو بشأن التنمية المستدامة. بيد أن من الضروري ترجمة الزخم السياسي لريو الى تدابير عملية لتنفيذ جميع الالتزامات المتفق عليها، وخاصة فيما يتعلق بتوفير الموارد المالية ونقل التكنولوجيا الى البلدان النامية. وأوغندا، من جانبها، ملتزمة بالتصدي لجميع أسباب الترددي البيئي وآثاره، وخاصة الفقر، وعلى سبيل المثال، فإننا لا نألو جهدا في البحث عن سبل ووسائل لاستغلال إمكاناتنا الهائلة في مجالي الطاقة الكهرومائية والطاقة الشمسية، اللذين يعتبران سلبيين بيئيا وبديلين اقتصاديين لأخشاب الوقود. وسيساعد ذلك على كبح الاستنفاد الراهن الواسع النطاق للغابات. وإننا نناشد المجتمع الدولي أن يدعم جهودنا في مجال التنمية المستدامة.

إن أهم نتيجة لمؤتمر القاهرة المعني بالسكان والتنمية هي تأييد الرأي القائل بأن مشكلة السكان ليست مجرد مسألة أعداد، وأن القضية الأهم هي قضية التنمية البشرية والرفاه البشري. وفي هذا المضمار، يتمثل التحدي في تحسين مستوى معيشة الناس في مجالات مثل توفير التعليم والخدمات الصحية والإسكان والنقل والمواصلات والمياه النقية والمرافق الصحية واستئصال شأفة الفقر. وفي البلدان النامية بشكل خاص، تنشأ مشاكل السكان من انعدام الشعور بالمسؤولية لدى الآباء، وذلك يرجع في نهاية المطاف إلى اليأس الاجتماعي - الاقتصادي والجهل، وهذان يتطلبان اهتماما بالغا من جانبنا.

لقد أنشأت أوغندا المجلس الوطني للأطفال، بوصفه جهاز متابعة لبرنامج العمل لصالح الطفل لعام ١٩٩٠، وذلك

في سائر مجالات النشاط الإنساني. وأيا كان الطابع والشكل اللذان قد يتخذهما في النهاية النظام العالمي الجديد البازغ، فليس لدينا أدنى شك في أن الأمم المتحدة ستظل تشكل عنصرا حيويا في هذا النظام الجديد وستواصل الاضطلاع بدور متزايد الأهمية في العلاقات الدولية. وإذ نقرب من الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، يكون الوقت مناسباً لكي نكرس أنفسنا من جديد لمقاصد الميثاق ومبادئه، ولكي نضاعف جهودنا لزيادة تعزيز دور هذه المنظمة العالمية. وحرصاً منا على الاحتفال بهذه الذكرى السنوية الميمونة بأسلوب ملائم، شكلنا لجنة وطنية رفيعة المستوى في بلادي للاضطلاع بالأعمال التحضيرية اللازمة ولتنسيق الأنشطة الاحتفالية على الصعيد الوطني.

وتعتقد ميانمار اعتقاداً راسخاً أن للأمم المتحدة دوراً محورياً في النهوض بالتعاون والتنمية الدوليين وفي صون السلم والأمن. وهناك رابطة وثيقة بين السلم والتنمية، لذا، يرى وفد بلادي أن خطة السلم وخطة التنمية يجب أن تسيرا جنباً إلى جنب. والآن وقد انتهت الحرب الباردة وبرزت إمكانات طرق مسالك السلم والتنمية، نود أن نناشد المجتمع الدولي أن يهيئ بيئة مواتية تكفل تحقيق التنمية المستدامة.

إن وفد بلادي يشاطر وجهة النظر القائلة بأن البحث عن الأمن والسلم في العالم في الوقت الراهن إنما يكمن في التنمية وليس في التسلح. وبالنسبة لمعظم الشعوب في العالم، وخصوصاً في البلدان النامية، فإن أي شعور بعدم الاطمئنان إنما ينبع من القلق بشأن القوات اليومية أكثر مما ينبع من الخوف من وقوع صراع عالمي عنيف. فالتخلف يولد الفقر والجوع وسوء التغذية والتدهور البيئي وما إلى ذلك، ويؤدي على نحو جماعي إلى الصراع الأهلي وإلى الصراعات الإثنية وفي نهاية المطاف إلى انهيار السلم والأمن. وهذه المشكلات يمكن في بعض الحالات أن تظل محصورة داخل الحدود الوطنية؛ غير أن بعضها سيترك بالتأكيد تشعبات وآثار دولية بل عالمية.

إن "خطة للسلام" و "خطة للتنمية"، مهمتان ذاتا أولوية عليا أمام الأمم المتحدة، وهما تستحقان اهتماماً متساوياً ونصيباً متماثلاً من الموارد. فبعثات صون السلم التابعة للأمم المتحدة تنتشر عبر العالم، ووكالات الأمم المتحدة للتنمية والشؤون الإنسانية تتحرك على مساحة أوسع. وميانمار تشاطر الرأي القائل بأن التنمية الاقتصادية

انتخابكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين، وأن يؤكد لكم تعاوننا الكامل معكم في اضطلاعكم بمسؤولياتكم. ونحن واثقون من أن خبرتكم الثرية وحكمتكم الوافرة سيكون لهما أبلغ الأثر في توجيهنا توجيهها ناجحاً خلال الدورة الحالية.

كما نود أن نعرب عن تقديرنا للرئيس السابق سعادة السيد صمويل رودولف إنسانالي، على إدارته الحسنة البارعة للدورة السابقة للجمعية العامة.

ها هي أربعة عقود من نظام الفصل العنصري المقيت توارى التراب أخيراً في جنوب إفريقيا، حيث أسفر انتخاب الرئيس نيلسون مانديلا على يد أول برلمان متعدد الأعراق عن ميلاد جنوب إفريقيا موحدة ديمقراطية وغير عنصرية. وأمة تغلبت بهذه الشجاعة على كل هذه الشدائد وهذا الضغط الهائل لجديرة بأن تنال منا كل تأييد وتهليل وهي تواجه مستقبلها بتفاؤل. وإنه لمما يثلج صدري أن أرى هنا وفد جنوب إفريقيا وقد انضم إلينا مرة أخرى في هذه الجمعية. فوجوده هنا يعبر بجلاء عن التغيرات الجارية في عالم اليوم. فها هي الجهود المتضافرة للقضاء على الفصل العنصري في جنوب إفريقيا قد كللت بالنجاح أخيراً وبعد طول انتظار. إننا نرحب بأشقائنا من جنوب إفريقيا ونتمنى لهم كل نجاح وهم يعيدون بناء أممتهم ونتطلع إلى التعاون الوثيق مع حكومتهم وشعبهم.

ولا بد أن نكرر أهمية الالتزام بالمبادئ الخمسة للتعايش السلمي التي تشكل المعتقدات الأساسية لسياسة ميانمار الخارجية. فقد أعلنت ميانمار، هي وجمهورية الصين الشعبية والهند، تلك المبادئ منذ قرابة خمسة عقود مضت. وقد تبلورت هذه المبادئ التي صمدت لاختبارات الزمن حتى أصبحت تشكل المعايير القانونية المقبولة عالمياً للعلاقات فيما بين الدول. وميانمار، بالتزامها التام بهذه المبادئ، لم ولن تسمح أبداً بأن تستخدم أراضيها كمنصة انطلاق لأعمال التهديد ضد دول أخرى. وعلى نفس المنوال، تتوقع ميانمار من الأمم الأخرى أن تحذو نفس الحذو التزاماً منها بهذه المبادئ في سلوكها السياسي تجاه ميانمار.

في هذا الوقت الذي يتسم بالتغيرات السريعة والعميقة، تمثل الأمم المتحدة أفضل أمل للجنس البشري في صيانة السلم والأمن الدوليين، والنهوض بالتعاون الدولي

أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. ونعتقد أن هذا الوقف، إذا التزمت به الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية، سيهيئ ظروفًا تفضي إلى نجاح عملية التفاوض الجارية على معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية.

إن المؤتمر الخاص بالاستعراض والتمديد الذي ستعقده الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية مؤتمر سيحل موعده قبل مرور سنة كاملة. ونرى أن مما يسهم في نجاح هذا المؤتمر أن يتم إحراز تقدم مضموني في المجالات الهامة، ولا سيما عقد معاهدة الحظر الشامل، وتوفير التأكيدات الأمنية السلبية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، وحظر إنتاج المواد النووية الانشطارية بجميع جوانبه. وينبغي إجراء تقييم دقيق للتقدم المحرز في هذه المجالات الهامة قبل اتخاذ قرار في مؤتمر الاستعراض بشأن تمديد المعاهدة لفترة أخرى. وتطلع ميانمار للعمل والتعاون مع الوفود الأخرى لكي يتوصل مؤتمر الاستعراض والتمديد لعام ١٩٩٥ إلى نتيجة ناجحة.

وبينما أتناول موضوع معاهدة عدم الانتشار، هل لي أن أغتنم هذه الفرصة لأبلغ الجمعية، بأن حكومة ميانمار، بوصفها دولة طرفًا في المعاهدة، قد اتخذت قرارًا بالتوقيع على اتفاق وبروتوكول الضمانات الخاص بالوكالة الدولية للطاقة الذرية. وسوف يتم التوقيع على الاتفاق والبروتوكول في المستقبل القريب.

وتشارك ميانمار بنشاط في العملية التحضيرية لتنفيذ الاتفاقية الخاصة بالأسلحة الكيميائية بعد أن أضحت من الموقعين الأصليين عليها. وعملية التصديق جارية الآن في ميانمار كما هو الحال بالنسبة لبقية الموقعين على الاتفاقية.

إن التوقيع في ٤ أيار/مايو ١٩٩٤ على الاتفاق الرامي إلى تنفيذ إعلان المبادئ بين إسرائيل وفلسطين يعتبر معلما هاما على طريق إقامة السلم الدائم في الشرق الأوسط. إن موافقة مجلس الوزراء الإسرائيلي مؤخرا على نقل السلطات المدنية للفلسطينيين في مجالات الثقافة، والشباب والرياضة، والتعاون الدولي، والتعليم، والصحة، والرعاية الاجتماعية، والسياحة، والشؤون المالية، هي خطوة إيجابية أخرى تزيد من تمهيد طريق الحكم الذاتي للفلسطينيين في قطاع غزة وأريحا. ونتوجه بالتهنئة إلى الأطراف المعنية على ما أبدته من الشجاعة والحرص على

والاجتماعية هي شرط أساسي للسلم والأمن الدائمين. ولذلك فإننا نود أن نرى تعزيزا للمجلس الاقتصادي والاجتماعي يترادف مع المطالبة بإعادة هيكلة مجلس الأمن، وذلك للاستجابة على نحو مناسب للتحديات الجديدة للسلم والأمن الدوليين التي برزت في أعقاب الحرب الباردة. فقبل خمسين سنة، وأمام خلفية سياسية كانت تختلف كثيرا عن اليوم، ولدت الأمم المتحدة بأهداف تتمثل في صون السلم والأمن الدوليين، وتشجيع التنمية وحماية حقوق الإنسان. والآن وقد انتهت الحرب الباردة وأصبح المجتمع الدولي خاليا من التنافس بين الدولتين العظميين الرئيسيتين، هذا التنافس الذي أقعد الأمم المتحدة عن الحركة في الماضي، فإنه ينبغي إعادة هيكلة المنظمة من أجل الوفاء باحتياجات عالم اليوم والتصدي للتحديات التي تواجهه.

إن مجال حفظ السلم هو من المجالات التي يطلب إلى الأمم المتحدة أن تضطلع فيه بمسؤوليات متزايدة. وتشكل هذه العمليات أداة هامة للمنظمة الدولية في منع الصراعات واحتوائها، وفي صون السلم حيث تكون الحاجة إلى ذلك على أشدها. إن سجل عمليات حفظ السلم سجل مختلط يجمع بين النجاحات وبعض النكسات. فالتجربة المكتسبة والدروس المستفادة من العمليات الماضية ينبغي مراجعتها وإعادة تقييمها بدقة لضمان تحقيق إدارة أسلم وأكثر فعالية لهذه العمليات. ومن الضروري أن تنفذ عمليات حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة بموافقة الأطراف المعنية وتعاونها الطوعي، وأن تكون جميع جوانب هذه العمليات متماشية بدقة مع مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة. وهناك أيضا حاجة لترشيد وتبسيط مجرى هذه العمليات وزيادة تحقيقها لفعالية التكاليف.

وفي مجال نزع السلاح فإننا نجد في التطورات الإيجابية التي حدثت في السنة الماضية مدعاة للتشجيع. إذ تجري الآن مفاوضات مكثفة في مؤتمر نزع السلاح الذي مقره جنيف للتوصل إلى إبرام معاهدة للحظر الشامل لتجارب الأسلحة النووية. إن الزيادة المستمرة في الثقة والطمأنينة فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها تتيح للمجتمع الدولي فرصة التوفيق في معالجة قضية منع الانتشار العمودي والأفقي للأسلحة النووية. وينبغي اغتنام هذه الفرصة بالإسراع إلى أقصى حد ممكن بإبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. فقد أعلنت الولايات المتحدة عن تمديد فترة الوقف الاختياري لهذه التجارب لمدة سنة واحدة حتى

البناء القائم على المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة خليق بأن يعزز التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية.

كما نرحب بالاختتام الناجح لجولة أوروغواي بالرغم من أن تطلعاتنا لم تتحقق تماما. لقد كنا نأمل في قيام نظام تجاري متعدد الأطراف يكون مفتوحا ومنصفا وشفافا ويعود بالفائدة على جميع البلدان. ويساورنا قلق عميق إزاء الأشكال الجديدة من الحمائية، وخصوصا المحاولات الرامية لفرض شروط اجتماعية وبيئية تنطوي على تمييز ضد صادرات البلدان النامية. فهذه التدابير الحمائية ستؤثر تأثيرا ضارا على التجارة والنمو العالميين.

ومما يثلج صدورنا البلاغ الرسمي الصادر في أعقاب قمة نابولي لمجموعة الدول السبع، الذي يعلن أن الدول السبع ستواصل جهودها من أجل زيادة المساعدة الإنمائية والتجارة والاستثمار في البلدان النامية. ويعلن أيضا أن الدول السبع تؤيد خفض أصل الديون والزيادة في منح الشروط التساهلية للبلدان التي تواجه صعوبات خاصة.

ويحيط وفد بلدي علما مع التقدير بتقرير الأمين العام بشأن مركز ودور التعاونيات في ضوء الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة، ويرحب بالتوصيات الواردة في ذلك التقرير. وتشكل الجمعيات التعاونية اليوم عناصر هامة في اقتصادات البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء، كما أنها تضطلع بدور حاسم في تميزتها الاقتصادية.

وفي بلدي، نعلق أهمية كبيرة على القطاع التعاوني باعتباره واحدا من الركائز الأساسية لاقتصادنا ووسيلة فعالة للتعجيل بالتنمية الاجتماعية - الاقتصادية. كما إن تعزيز وتوسيع نطاق القطاع التعاوني في اقتصادنا الوطني يشكل جزءا هاما في الاستراتيجية الاقتصادية لحكومة ميانمار. وإذ نحتفل في العام المقبل بالعيد المئوي لإنشاء التحالف التعاوني الدولي، سيكون من المناسب تماما أن تعلن الجمعية العامة جعل يوم السبت الأول من شهر تموز/يوليه ١٩٩٥ يوما دوليا للتعاونيات، وأن تحتفل الدول الأعضاء بهذا اليوم في السنوات المقبلة باعتباره مناسبة سنوية.

إن قمة الأرض التي عقدت في ريو منذ عامين رسّخت القضايا البيئية في جدول الأعمال العالمي. ولم يعقد أي اجتماع دولي منذ ذلك الحين خلا من الدعوة إلى

التراضي. ومما يثلج صدورنا أيضا أن نلاحظ أن إسرائيل والأردن ماضيتان في تنفيذ إعلان واشنطن الذي وقعته الطرفان في تموز/يوليه، والأمل معقود على أن تسهل وتحسن هذه المبادرات، الصادرة في إطار المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف، فرص تحقيق السلم الدائم في الشرق الأوسط.

وبعد سنوات من الانكماش والركود في الاقتصاد العالمي استأنف العالم نموا متواضعا. بيد أن الانتعاش يظل هشاً وغير متساو، ومن مصلحة البلدان النامية والبلدان المتقدمة معا العمل من أجل تحقيق نمو متسارع وتنمية مستدامة. وفي حين أن عددا من البلدان النامية قد قام فعلا بدور المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي العالمي، فإن السواد الأعظم من هذه البلدان يعاني من الأحوال الاقتصادية والاجتماعية المتدهورة. والبلدان المتقدمة تواجه هي أيضا نموا بطيئا وبطالة مرتفعة. وفي هذه الحقة من العولمة والترابط المتزايدين، ثمة حاجة عاجلة إلى قيام المجتمع العالمي ببذل جهود متضافرة لحل مشاكله الاقتصادية والاجتماعية الحادة.

إننا نرحب بتقرير الأمين العام المعنون "خطة للتنمية" بوصفه تقريرا مناسباً جدا جاء في حينه تماما. لقد شدد على النمو الاقتصادي بوصفه بُعدا حاسما من أبعاد التنمية، وخص بالذكر أهمية البيئة الاقتصادية الدولية الداعمة والمؤاتية للنمو المستدام. وإننا نشاطر تماما الرأي القائل بأن تقدم البلدان النامية تعترضه عقبات مثل مشكلات الدين الخارجي، وتدني تدفقات الموارد الخارجية، والتدهور الحاد في معدلات التبادل التجاري، والحوافز المتزايدة في سبيل الوصول إلى الأسواق. ويحدونا الأمل بأن يتم في هذه الدورة الاتفاق على برنامج العمل اللازم لوضع الخطة موضع التنفيذ.

إن تطلعاتنا إلى قيام نظام اقتصادي عالمي جديد يكون منصفا وغير تمييزي، لم تتحقق لحد الآن. والتحديات الرئيسية الماثلة أمامنا في هذه العقود، أي تعجيل التنمية وتخفيف الفقر وتضييق الفجوة المتسعة بين البلدان، إنما هي تحديات ينبغي التصدي لها على سبيل الاستعجال. إننا نؤيد تمام التأييد الدعوة من جانب مجموعة الـ ٧٧ وحركة عدم الانحياز والجمعية العامة لاستئناف الحوار المتوقف بين الشمال والجنوب. فالحوار

مجال الرعاية الصحية مثلا، فإن الوقاية لا تقل أهمية عن العلاج إن لم تكن أكثر أهمية. لذلك، لا بد لنا أن نضع استراتيجيات ترمي إلى تخفيف حدة الفقر وتوفير الاحتياجات الأساسية لشعوبنا من غذاء، ومياه، وملبس، ومأوى، وطاقة، ورعاية صحية، مع اهتمامنا بحماية البيئة في نفس الوقت.

وإذ ندرك حقيقة أن الفقر هو السبب الأساسي للتدهور البيئي، فإننا نركز في ميانمار على كسر الحلقة المفرغة للفقر والتدهور البيئي. وبغية علاج هذه الحالة، بدأت حكومتنا في عام ١٩٨٩ برنامجا لتنمية مناطق الحدود وللنهوض بالمواطنين المنتمين لشتى الأعراق القومية. ومن المتوقع أن يؤدي هذا النهج المتكامل إلى تحقيق مستوى أعلى للدخول والإنتاجية، وذلك بتوفير فرص العمل والمزيد من الرعاية الاجتماعية.

لقد تخلفت مناطق الحدود التي يسكنها مواطنون ينتمون لأعراق قومية شتى في كل نواحي التنمية، ويرجع السبب الرئيسي لذلك إلى وعورة التضاريس وعدم وجود بنية أساسية مناسبة. غير أن هذه الحالة يجري تحسينها بسرعة. فهناك حركة واسعة لبناء الطرق والجسور والمدارس والمستشفيات وخزانات المياه. وسيؤدي الدعم الحكومي لإنشاء محطات صغيرة لتوليد القوى الكهربائية إلى توفير مصادر بديلة للطاقة، من شأنها أن تمكن المدن والقرى من النهوض بالصناعات الريفية وأن تقلل في نفس الوقت من اعتمادها على الحطب.

إن هذا البرنامج المتكامل لتنمية المناطق الريفية لن تكون له آثار إيجابية على البيئة الاقتصادية والاجتماعية فحسب، بل إنه سيقبل كذلك بشكل جذري مساحة الأراضي الخاضعة للزراعة المتنقلة. وسيؤدي ذلك إلى حفظ وتجديد الموارد الحرجية في النظام الأيكولوجي الجبلي الهش.

إن إدارة الغابات وحفظها بشكل مستدام قضية تحتل مكانة مرموقة في جهود ميانمار البيئية منذ زمن طويل. وهناك خطة عمل حرجية ونظام مجرب لقطع الأشجار على أساس انتقائي، لضمان الإنتاج المستدام من الموارد الحرجية ولحفظ التنوع البيولوجي. ولا يزال نحو ٥٠ في المائة من إجمالي سطح أراضي ميانمار مغطى بالغابات الطبيعية. وعلى الرغم من أن مساحة الغابات تبلغ نحو ٢٢ مليون هكتار فإن كمية الأشجار المسموح بقطعها سنويا

العمل المشترك من أجل إنقاذ كوكبنا. وقد ظهرت قضية حماية البيئة وتعزيزها كواحدة من ألح القضايا التي تواجه العالم. فلم يعد ينظر إلى العالم الطبيعي كحقل شاسع جديد لا ينضب ينبغي المضي في اكتشافه واستغلاله. وهناك إدراك متعاظم اليوم بأن البيئة لا يجب قهرها، وإنما يجب معاملتها باحترام وعناية. ويدرك الآن عدد متزايد من البلدان أن القضايا البيئية تستحق اهتماما وجهدا لا يقل عما يولي لقضايا مثل نزاع السلاح والمخدرات وحقوق الإنسان.

ويسر ميانمار أن تنوه بأن منطقة آسيا والمحيط الهادئ لم تتخلف في كل هذه الأمور. فقد عقد اجتماع إقليمي في يانغون في تموز/يوليه من هذا العام للتحضير لتقرير عام ١٩٩٥ عن حالة البيئة. وأتاح ذلك الاجتماع فرصة لكبار المسؤولين الحكوميين لكي يناقشوا بطريقة متكاملة القضايا المتصلة بتقييم حالة البيئة على الصعيدين الوطني والإقليمي.

وتضم منطقة آسيا والمحيط الهادئ عددا كبيرا من الدول التي تختلف أوضاعها من حيث الحجم، والموارد المتاحة لها. ومرحلة التنمية الاقتصادية التي بلغتها. وهي منطقة تواجه كل المشاكل البيئية في العالم التي يمكن تصورها - كاجتثاث الغابات والتصحر والتغير المناخي وهلم جرا. وفي حين أن بلدانا عديدة في المنطقة، خصوصا في الجنوب الشرقي والشمال الشرقي من آسيا، سجلت معدلات نمو اقتصادي كبيرة في العقود القليلة الماضية؛ فإن هناك بلدانا أخرى ما زال يتعين عليها أن تحقق أهدافها.

وفي كثير من بلداننا، لا تزال قضيتا استئصال شأفة الفقر وتحقيق قدر أكبر من العدالة في توزيع الدخل تشكلا تحديين رئيسيين. ويرتبط الفقر ارتباطا وثيقا بالتدهور البيئي. لذلك، لم تعد مهمة تخفيف حدة الفقر مجرد قضية أخلاقية؛ فهي ضرورة عملية حتمية. وفي الوقت ذاته، سيتطلب تحقيق التنمية المستدامة أن تغير جميع البلدان، وخصوصا البلدان المتقدمة النمو، أنماط الاستهلاك فيها.

لقد كنا في الماضي نتجه إلى التركيز على التدابير العلاجية أكثر من اهتمامنا بأسباب التدهور البيئي. ولكننا إذا أردنا التغلب على التحديات التي تواجهنا، سيتعين علينا أن نعالج الأسباب الكامنة وراءها. وكما هو الحال في

أية محاولات لاستخدام حقوق الإنسان للتعدي على ما يدخل في صميم السلطان الداخلي للدول.

إننا لا نعني بقولنا هذا أن حقوق الإنسان يمكن أن تنتهك بشكل منهجي بالتستر وراء عدم التدخل. بل نود أن نرى حقوق الإنسان تتعزز من خلال التعاون وبناء توافق الآراء، وليس من خلال فرض قيم لا تتشاطرها.

ونعتقد أنه حتى ونحن نسعى إلى عالمية حقوق الإنسان، ينبغي لنا ألا نقلل أبداً من شأن التنوع في الخلفيات التاريخية والثقافية والدينية، أو ننسأه. ونحن نعارض أيضاً المعايير المزدوجة وإغراء استخدام حقوق الإنسان كوسيلة لتحقيق مآرب سياسية.

إن الحق في الحصول على الغذاء الكافي والملبس والمأوى، والحق في التمتع بالحياة الكريمة، والحق في العيش في سلم وأمن - كل هذه الحقوق كثيراً ما تهمل في خضم المطالبة الصاخبة بالحقوق الفردية. وفي هذا المنعطف الدقيق من تاريخنا الذي تقوم فيه ميانمار بالتحول إلى الديمقراطية المتعددة الأحزاب والاقتصاد السوق، لا بد من تغليب مصالح الشعب ككل البالغ عدده ٤٥ مليون نسمة على مصالح أي فرد. ولا يوجد أي مكان للمجابهة والحض على القلاقل وإثارة عدم الاستقرار عندما تكون الأمة منخرطة في عملية لتحقيق المصالحة وإعادة تماسكها.

وتمشيا مع تطلعات جميع الأعراق داخل الوطن، تمر ميانمار حالياً بمرحلة حرجة تتمثل في سن دستور ثابت. فمن الأكيد أن حكومتي لا تود أن يتعرق الزخم الحالي للعملية الدستورية وجهود المصالحة الوطنية بأي طريقة، ولا يمكنها أن تسمح بالعودة إلى الفوضى والضياع اللذين سادا في أحداث عام ١٩٨٨.

إن حكومة ميانمار لا توافق على انتهاكات حقوق الإنسان. بل إنها تعارضها معارضة كاملة. ولقد تعاونوا مع الأمم المتحدة في جميع الميادين، وفي هذا الخصوص، مع لجنة حقوق الإنسان بتوفير المعلومات المتعلقة بالاتصالات والاستقصاءات حول الحالة في ميانمار. ولم نكتف بتوفير المعلومات التي طلبتها اللجنة، بل استقبلنا أيضاً خبراء مستقلين ومقرراً خاصاً عينتهم لجنة حقوق الإنسان. لقد استقبلنا المقرر الخاص، السيد يوزو يوكوتا، في عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣. ومراعاة للأمم

لا تتجاوز ٣ ملايين متر مكعب من خشب الساج وغيره من أنواع الخشب الصلب. وهذه الكمية من الأشجار المقتلعة لأغراض تجارية تقل كثيراً عن الكمية التي تجمعها البلدان الأخرى في المنطقة.

وتشمل الأنشطة الإنمائية الحكومية الحالية في قطاع الغابات مشروعاً خاصاً لتخصير المناطق التسع الأكثر جفافاً في البلاد؛ وتوسيع نطاق مساحة الغابات المحمية؛ وإنشاء مزارع جديدة؛ وإجراء إعادة تشجير شاملة للمنطقة الجافة من أجل توفير الخشب والحطب للذين تشتد حاجة المجتمعات الريفية إليهما؛ واتخاذ تدابير لتحسين مستجمعات المياه.

وتعلق ميانمار أهمية كبرى على قضايا السكان، ونسلم بالصلة الوثيقة بين السكان والتنمية المستدامة. وقد اشتركنا في مؤتمر القاهرة، ونحن نرحب بإخلاص بالاعتماد، الذي تم بتوافق الآراء، لبرنامج العمل غير الملزم للعشرين عاماً المقبلة. وتركز سياستنا السكانية على المبادئ الطوعية فيما بين الولادات حفاظاً على صحة الأم والطفل. ورابطة رعاية الأمومة والطفولة في ميانمار، وهي منظمة غير حكومية، تضطلع بنشاط بالمهمة الموكولة إليها في هذا الميدان.

لقد حققت الأمم المتحدة الكثير من الإنجازات في ميدان حقوق الإنسان. وكان آخر إنجاز حققته المنظمة في هذا المجال هو الموافقة بتوافق الآراء على تعيين مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في الدورة الأخيرة للجمعية العامة. ويدل تعيين مثل هذه الشخصية الهامة بتوافق الآراء على حقيقة أن البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء تعلق أهمية كبرى على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وفقاً لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ويتمنى وفد بلدي للمفوض السامي الجديد كل نجاح وتوفيق في اضطلاع بولايته.

وما فتئ اتحاد ميانمار، بوصفه عضواً مسؤولاً في الأمم المتحدة ومؤيداً قوياً للقيم التي تمثلها المنظمة، يتمسك ويلتزم دائماً بالمعايير الأساسية لحقوق الإنسان كما ترد في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وكما أكد إعلان بانكوك، ينبغي لجميع الدول أن تحترم مبادئ السيادة الوطنية، والسلامة الإقليمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، ويجب تجنب

الخارجية لتايلند، في ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٤، استجابتنا الأولية إلى الأمين العام. وإضافة إلى هذه الاستجابة، أعلمت حكومة ميانمار الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بأن وزير الشؤون الخارجية لميانمار قد خول بالشروع في الحوار الذي اقترحه الأمين العام في موعد يتفق عليه بالتبادل، وفي هذا الشأن، ألتبس مشورته بشأن طرائق اجراء حوار أكثر إثماراً. ويسعدني أن أخبر الجمعية، من خلالكم، سيدي، أنني قد عقدت اجتماعين في وقت سابق من هذا الشهر مع السيد مارك غولدنغ، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية في الأمم المتحدة، وأن الحوار يجري حالياً بين حكومة ميانمار والأمم المتحدة.

إن الانتشار العالمي لإساءة استعمال العقاقير قد أصبح شاغلا دوليا كبيرا في السنوات الأخيرة. والعواقب الوخيمة للعقاقير غير المشروعة تتجاوز الحدود، ولا يمكن التغلب على خطر العقاقير غير المشروعة إلا عن طريق التعاون الدولي الفعّال. ونشاط في الرأي بأن العمل المتضافر لازم على المستويات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والعالمية.

ما برحت ميانمار تعامل تدابير مناهضة المؤثرات العقلية باعتبارها مسؤولية وطنية. وعلى الصعيد القومي، اعتمدت الحكومة خططا شاملة للتنفيذ الفعّال لتدابير قمع المخدرات. وقد سن قانون جديد يناهض المؤثرات العقلية والمخدرات في عام ١٩٩٣، يشمل تدابير فعالة ضد توسع نطاق خطر المخدرات. وفي استراتيجياتنا الوطنية ضد المخدرات، أطلق نهج جديد في عام ١٩٨٨، كان مفهومه الأساسي تخفيف فقر سكان مناطق الحدود بتزويدهم بوسائل دخل بديلة، والعمل في الوقت ذاته على زيادة توعيتهم بحجم البؤس الإنساني الناجم عن المخدرات. ويجري الاضطلاع بهذا النهج بوصفه أحد الأهداف الرئيسية لخططنا الكبرى لتنمية مناطق الحدود والأعراق الوطنية. ومن الواضح أن أكثر النهج فعالية للقضاء على زراعة الأفيون يتمثل في تطبيق برنامج شامل للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للأعراق الوطنية في مناطق الحدود. ولقد أنشأنا الآن آلية لتنسيق العمل ضد العقاقير غير المشروعة من جميع جوانبها.

إننا ننسق كذلك جهودنا الوطنية مع جهود جيراننا لكفالة إحداث أكبر أثر في مجال القضاء على المخدرات في المنطقة. وقد وقعت حكومة ميانمار على اتفاقات مع

المتحدة وكبادة على حسن نوايانا وتعاوننا، سنستقبله مرة أخرى هذا العام.

لقد تم التوقيع على مذكرة التفاهم بين ميانمار ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، وهي المذكرة التي تحدد دور المفوضية في مشاريع التنمية على حدود ميانمار، تدليلاً على تعاوننا المستمر مع الأمم المتحدة وهيئاتها الفرعية. ومن الطبيعي أن تثار بعض المسائل بين حين وآخر فيما بين الدول المتجاورة. وفي هذه الحالات، نلتبس دوماً الحلول السلمية القائمة على أساس تبادل حسن النية والاحترام والتفاهم. وبيت القصيد هنا مسألة نقل وتحرك الناس بين ميانمار وبنغلاديش عبر حدودنا المشتركة. وعلى الرغم من أن بعض الدوائر حاولت تضخيم الحالة بالاستناد إلى امكانية زعزعة الاستقرار الاقليمي، تمكن بلدانا من حل الحالة بروح من الصداقة والتفاهم المتبادلين مما أدى حتى الآن إلى ترحيل حوالي ٧٠ ألف عائد إلى ديارهم وأرضهم.

وبناء على مبادرة من الأمين العام، قررت ميانمار إقامة حوار مع الأمم المتحدة لتبادل الآراء بشأن مختلف القضايا ذات الاهتمام المشترك. وأود أن أخص للجمعية التطورات التي أفضت إلى اتخاذ هذا القرار.

أثناء زيارة وكيل الأمين العام السيد رفيع الدين أحمد، الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (إسكاب) لميانمار في آذار/مارس من هذا العام، سلم رسالة شفوية من الأمين العام إلى الوزير الأول لمجلس الدولة لاستعادة حكم القانون والنظام. وقد تقدم الأمين العام، في رسالته، بملاحظات بناءة فيما يتعلق بالتدابير التي اتخذتها حكومة ميانمار وأبدى اهتماما كبيرا بالتطورات الجارية في ميانمار، لا سيما عملية المصالحة الوطنية والخطوات المتخذة في صياغة دستور ثابت عن طريق الاتفاقية الوطنية. كما أعرب الأمين العام عن رغبته في إقامة حوار مع حكومة اتحاد ميانمار لتبادل الآراء بشأن مختلف المسائل بغية التعرف على الأسلوب الذي يمكن به للأمم المتحدة أن تساعد على تيسير استمرار التقدم صوب حل هذه المسائل. ولقد أعلم الوزير الأول الأمين العام أنه سيجري اتصال بشأن هذا الموضوع في المستقبل القريب.

وأثناء حضوره الاجتماع الوزاري لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا في بانكوك، نقلت، عن طريق وزير الشؤون

أن تواجه صراعا داخليا بدأته مختلف الجماعات المسلحة. ولهذا السبب، عانت البلاد معاناة فادحة وتخلفت من حيث التنمية الاقتصادية بالمقارنة بغيرها من أمم المنطقة. وفي ظل هذه الظروف الرهيبة، من الطبيعي أن يولي مجلس استعادة القانون والنظام في الدولة أقصى الأهمية للحفاظ على الاستقلال وتعزيز الوحدة والتضامن الوطني فيما بين جميع الأعراق الوطنية في ميانمار. ومنذ أن اضطلع مجلس استعادة القانون والنظام في الدولة ومسؤولياته عن إدارة الدولة أعطى الأولوية لتحقيق المصالحة الوطنية.

لقد أفسحت الحكومة المجال، ابتداءً من عام ١٩٨٩ وبعد أقل من سنة من تحملها المسؤولية، أمام المجموعات المسلحة للعودة إلى كنف الشرعية. ومنذ نيسان/أبريل ١٩٩٢، أوقفت القوات المسلحة الهجمات العسكرية ضد المجموعات المسلحة حرصا على المصالحة الوطنية. وإن ما يزيد على أربعة عقود من النزاع الداخلي لم تفد أحدا، فهي لم تسبب للشعب إلا الموت والدمار والمعاناة اللا محدودة.

وما من أحد يقدر السلم أكثر من الجندي. لذلك، فإن مما يدعو إلى بالغ الارتياح أنه بعدما وثقت ١٢ مجموعة بصدق العرض الذي قدمته الحكومة، عادت إلى كنف الشرعية وهي تعمل جنبا إلى جنب مع الحكومة من أجل تنمية مناطقها. كذلك، أتيحت الفرصة لهذه المجموعات بالمشاركة في العملية السياسية الوطنية، أي المؤتمر الوطني، لتحديد صورة مستقبل البلد. وبعودة "منظمة تحرير شعوب قوميات ولاية شان" إلى كنف الشرعية يوم ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، فإن عدد المجموعات العسكرية المشاركة في عملية المصالحة يبلغ الآن ١٣ مجموعة وستستوعب هذه المنظمة في الإطار الشرعي بنفس الطريقة التي استوعبت بها المجموعات السابقة التي تشارك في المؤتمر الوطني.

أما بالنسبة إلى المجموعات المتبقية التي لا يزال يتعين عليها أن تعود إلى كنف الشرعية، فإن حكومة ميانمار تؤكد مجددا دعوتها إلى عدم تفويت هذه الفرصة الذهبية، بل ضم الصفوف لبناء اتحاد مسالم وديمقراطي وعصري. لقد صممت المدافع في البلد كما لم تصمت أبدا من قبل في تاريخ ميانمار الحديث، وينبغي لهذه المجموعات أن تنظر إلى مصلحة البلد الكبرى وتعمل من

جمهورية الصين الشعبية وبرنامج الأمم المتحدة لمكافحة الدولية للمخدرات، ومع تايلند والبرنامج المذكور. كما وقعت اتفاقات ثنائية لمكافحة المؤثرات العقلية مع لاوس والهند، وخرمي إلى إبرام اتفاق مماثل مع بنغلاديش. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، في نيويورك قامت ميانمار وجمهورية الصين الشعبية ولاوس وتايلند وبرنامج الأمم المتحدة لمكافحة الدولية للمخدرات بالتوقيع على مذكرة للتفاهم توائم الجهود الجماعية الرامية إلى تقليل الاتجار بالمخدرات وانتاجها، والقضاء على زراعة الأفيون وتقليل استهلاك المخدرات والطلب عليها. وقد عقد مؤتمران وزاريان على المستوى دون الإقليمي شاركت فيهما ميانمار مشاركة نشطة. وميانمار دولة طرف في الاتفاقية الوحيدة للعقاقير المخدرة لعام ١٩٦١، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالعقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨. وعلاوة على ذلك، في ٧ حزيران/يونيه من هذا العام، أودعت ميانمار صك الانضمام إلى اتفاقية الأمم المتحدة بشأن المؤثرات العقلية. ونضطلع أيضا بسلسلة من التدابير تنفيذًا للتوصيات الواردة في البرنامج الشامل للعمل المعتمد في الدورة الاستثنائية السابعة عشرة للجمعية العامة المعقودة في شباط/فبراير ١٩٩٠.

إن أفراد قوات الأمن في ميانمار يخوضون حربا شعواء ضد الاتجار بالمخدرات. وقد لا يكونون معتمدين القلنسوات الزرقاء مثل الرجال والنساء من أنحاء العالم الذين يصونون السلم تحت لواء الأمم المتحدة، ولكن السبب الذي ضحى مئات منهم بأرواحهم أو بأعضاء من أجسادهم ليس أقل أهمية من ذلك ولا أقل جدارة. وهناك من يعرب عن الشك في التزامنا بالقضاء على المخدرات، وأنني أسألهم: "أي بلد في العالم ضحى بأرواح ١٩٠ جنديا، وجرح لديه ٣٥٠ جنديا اضافيا، في المعركة ضد تجار المخدرات في غضون أربعة أسابيع فقط؟" وبهذا التفاني والالتزام الجديين بالكفاح ضد العقاقير غير المشروعة، نحن في ميانمار على استعداد للتعاون التام مع جيراننا والمجتمع الدولي لمواصلة الجهود ضد هذه الآفة.

إن ميانمار اتحاد يضم ما يزيد عن مائة عرق وطني مختلف يقطنون هنا. والوحدة فيما بين الأعراق الوطنية المختلفة أساسية للحفاظ على استقلالنا وسيادتنا ولذلك التقدم الاقتصادي والاجتماعي لبلدنا. ومنذ استعادة ميانمار لاستقلالها في عام ١٩٤٨، تعين عليها لسوء الحظ

السلم، والاستقرار، والقانون والنظام، فيما هي تسعى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية للأمة بأسرها حتى يتم التحول إلى الديمقراطية على نحو سلس وهادئ.

إن المؤتمر الوطني منعقد اليوم لإجراء مزيد من المناقشات حول المبادئ الأساسية التي يتعين تضمينها في الدستور الجديد. وحقيقة أن هيكل الدولة الجديد سيكون نظاماً اتحادياً هي بذاتها دلالة على توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في المؤتمر. والاتحاد الجديد في ميانمار الذي يتوخاه المؤتمر الوطني سيكون حقاً دولة ديمقراطية متعددة الأحزاب، بغية جلب الحياة العصرية والوحدة والاستقرار والسلم والوئام إلى ربوع البلاد. والدستور الجديد سيتضمن ضمانات لكفالة عدم تفكك الاتحاد، وعدم تفكك التضامن الوطني، ودوام السيادة والسلامة الإقليمية.

وكما هو الحال بالنسبة إلى الدساتير الحديثة الأخرى، فإن أجهزة الدولة الثلاثة - التشريعية والتنفيذية والقضائية - ستتشكل على النحو المناسب وسيحقق الفصل بينها قدر المستطاع، وسيكون كل جهاز منها قادراً على الحد من غلواء الجهازين الآخرين بتطبيق نظام للموازنات والضوابط. ومن بين المبادئ الأساسية التي وضعت بالفعل، ستم كفالة مبدأ استقلال القضاء وفقاً للقانون، ومبدأ تصريف العدل بصورة علنية، إلا في الحالات التي يحددها القانون ومبدأ حق المتهم في الحصول على محام للدفاع والحق في استئناف الأحكام. علاوة على ذلك، ستكون هناك وسائل انتصاف دستورية، وستمتلك المحكمة العليا سلطة إصدار الأوامر القضائية.

إن المواطنين سيتمكنون من التمتع بحكم القانون الذي هو الضمانة القانونية الأساسية اللازمة للدولة الديمقراطية. وبسبب الفصل بين السلطات الذي يتوخاه الدستور الجديد، فإن السلطة القضائية ستكون الحامي الأولي للحريات الأساسية، وستضمن حرية التفكير، وحرية التعبير، وحرية المعتقد، وحرية العبادة، وحرية السعي إلى كسب الرزق، وحرية تكوين النقابات. وستكون هناك مساواة في المركز القانوني للمواطنين، وتكافؤ في الفرص، ومساواة أمام القانون.

إن الأمة بأسرها في ميانمار منخرطة حالياً في مسعانا الوطني الذي يهدف حقاً إلى إقامة مجتمع ديمقراطي عصري وفقاً لتطلعات شعبنا. ونحن، شعب

أجل منفعة جميع الأعراق القومية، وفقاً للتصريحات التي ما فتئت هي نفسها تصرح بها منذ زمن بعيد.

وفي هذه المرحلة الحاسمة، اسمحوا لي أن أتناول جانباً آخر من أهداف الحكومة، ألا وهو صياغة دستور راسخ وثابت. ومن أجل هذا الغرض، لا يزال المؤتمر الوطني منعقداً منذ بداية العام الماضي لصياغة دستور جديد وقد تم التوصل فعلاً إلى توافق في الآراء على عناوين الفصول الـ ١٥ المتعلقة بالمبادئ الأساسية الـ ١٠٤ للدولة، والفصول المتعلقة بالدولة وبنية الدولة ورئيس الدولة.

وفي الدورة المستأنفة للمؤتمر الوطني التي بدأت يوم ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، أوضح رئيس الفريق العامل التابع للمؤتمر الوطني النقاط المتعلقة بالأقسام المتمتعة بالإدارة الذاتية أو المناطق المتمتعة بالإدارة الذاتية في الاتحاد، وبتشكيل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وذلك لطرحها على المناقشة المفصلة بين الوفود. أما فيما يتعلق بالذين يدعون بأن العملية تتحرك ببطء شديد، فاسمحوا لي أن أسأل ما يلي: أليس العالم مليئاً اليوم بالأمثلة التي أدى فيها التسرع الزائد إلى الفوضى والبلبلة، بل حتى إلى الصراعات المسلحة وتفكك الدول؟

في الوقت نفسه، اسمحوا لي أن أطمئن الجمعية العامة إلى أن مجلس احلال القانون والنظام في الدولة ليست لديه نية إطالة أمد العملية، أو التسبب في تأخيرات لا داعي لها. ومع ذلك، لا بد من إيجاد توازن بين الحاجة إلى بلوغ توافق في الآراء بين الوفود الـ ٧٠٠ تقريباً بشأن المسائل الملحة والحيوية جداً، مثل الأعراق القومية، وبين الرغبة في إنهاء العملية في الوقت المنشود. وسيدرك كل من يتتبع هذه المداولات عن قرب أنها تكذب بوضوح الادعاءات القائلة بأن المداولات الجارية في المؤتمر الوطني مداولات تسيرها الحكومة على هواها.

في الوقت نفسه، أود أن أوضح لبعض المراقبين المعينين أن التوصل إلى توافق الآراء أكثر أهمية، في مجتمعنا، من النقاش فيمن هو على صواب أو خطأ، أو من الذي فاز في المناقشة. ونحن نود أن يظهر الدستور، قدر المستطاع، رغبات الأعراق القومية، على أنه سيسرنا للغاية في الوقت نفسه أن يتسنى التوصل إلى توافق في الآراء على الفصول المتبقية في أسرع وقت ممكن. وما فعلته الحكومة، وما تفعله في الوقت الحاضر، هو كفالة

ولم تأت السنة الماضية ببركات خالصة على الساحة الدولية، فقد جمعت بين أوجه انجاز وأوجه فشل ملحوظة. وفي رأي زامبيا، أن أهم التطورات الإيجابية في هذه السنة هو تحقيق حكم الأغلبية في جمهورية جنوب إفريقيا. وإن وفدي مغتبط إذ يرى بين زيمبابوي وفد جنوب إفريقيا الديمقراطية غير العنصرية، بزعامة الرئيس نيلسون مانديلا. إن الرئيس مانديلا هو رمز النضال التحرري في جنوب إفريقيا، ومن ثم فمن اللائق أن يصبح، باعتباره مثالا للنضال التحرري، أول رئيس للجمهورية في دولة جنوب إفريقيا الجديدة.

وترجع عودة جنوب إفريقيا إلى أسرة الأمم المتحدة، دون ريب، إلى آيات التماسك والالتزام الثابت والتفاني التي أبدتها أشقاؤنا وشقيقاتنا في جنوب إفريقيا الذين تحملوا وطأة نظام الفصل العنصري الشرير. وفي نفس الوقت، لا يمكننا أن ننكر أن انتصار جنوب إفريقيا على سياسة الفصل العنصري وانضمامها من جديد إلى الأمم المتحدة هو مظهر ملموس للدور الخلاق الذي تقوم به هذه المنظمة.

وتدعيما للديمقراطية التي تحققت في جنوب إفريقيا، ورغبة في التصدي لتراث الفصل العنصري الاجتماعي والاقتصادي السلبي، يصبح توفير المساعدات المادية الدولية أمرا أساسيا. وفي هذا الخصوص، تؤيد زامبيا النداء المقدم من الرئيس نيلسون مانديلا لتقديم الدعم الدولي إلى جنوب إفريقيا لتمكينها من تنفيذ برنامجها للتعمير والتنمية.

ولا شك أن قيام دولة ديمقراطية متمتعة بالسلم والرخاء في جنوب إفريقيا، سيكون له أثر إيجابي على الجنوب الأفريقي والقارة الأفريقية بوجه عام. وفي الواقع، أن مساهمة جنوب إفريقيا كعضو في جماعة تنمية الجنوب الأفريقي، بدأت تتبدى وتحوز التقدير. وقد لعبت كذلك، بالاشتراك مع بوتسوانا وزيمبابوي، دورا يستحق الثناء البالغ في إيجاد تسوية سلمية للمشكلة الدستورية في ليسوتو. ونحن لذلك على ثقة من أن جنوب إفريقيا ستسهم مساهمة إيجابية في أعمال الأمم المتحدة.

وثمة نقاط وضاعة أخرى في إفريقيا. فلقد ابتهجنا للتسوية السلمية للنزاع على الأراضي بين تشاد والجماهيرية العربية الليبية. كما أن التطورات الإيجابية في بوروندي في اتجاه تحقيق تسوية سلمية للنزاع

اتحاد ميانمار، نبذل قصارى جهدنا لك ندفع إلى الأمام العملية السياسية والدستورية الجارية والبرنامج الحالي للتنمية الاقتصادية الوطنية بما يحقق مصلحة جميع أشقاؤنا في الوطن.

عندنا في ميانمار مثل شعبي يقول: "إن ما نزرعه في أعمالنا، سنحصده قطعاً في مصيرنا المقبل".

إننا لذلك على ثقة، بأننا سنتوصل دون ريب، بفضل ما نواصل ابداءه من التفاني والتصميم والمثابرة، إلى النجاح في إقامة مجتمع ديمقراطي يقوم على القيم العالمية المتمثلة في العدل والحرية والمساواة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية في زامبيا، سعادة الاونرابل السيد ريمي موشوتا.

السيد موشوتا (زامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي بأن انضم إلى الممثلين الذين سبقوني في تهنئتك، سيدي، على انتخابكم بالاجماع رئيسا للجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين. انكم تمثلون كوت ديفوار البلد الذي اضطلع، ويواصل الاضطلاع، بدور نشط في إطار منظمة الوحدة الافريقية، وفي الأمم المتحدة. وانكم تجلبون للرئاسة خبرة واسعة في مجال العلاقات الدولية، فضلا عن مهارة وفطنة دبلوماسية، الأمر الذي يؤهلكم لتوجيه مداولات الجمعية العامة إلى خاتمة ناجحة. إن بإمكانكم أن تعتمدوا على الدعم والتعاون التامين من جانب وفد بلدي.

وأود أيضا أن أعرب عن خالص تقدير وفد بلدي لسلفكم، سعادة السفير صمويل انساني، ممثل غيانا، الذي ترأس أعمال الدورة الثامنة والأربعين بامتياز كبير وبطريقة تجلت فيها خصاله الشخصية النادرة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد بلاندينو كانتو (الجمهورية الدومينيكية).

وقد واصل الأمين العام الموقر، السيد بطرس بطرس غالي، أسلوبه القيادي البارز في النهوض بواجباته. وتشعر زامبيا بالامتنان للأمين العام على جهوده التي لا تكل لخدمة السلم والأمن العالميين، والتنمية والتعاون الدولي.

المقدمة من مركز حقوق الإنسان التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة.

وترحب زامبيا بالاتجاه الإيجابي نحو اقرار الديمقراطية في القارة الأفريقية. ولماذا ينبغي اقرار الديمقراطية في افريقيا؟ ينبغي اقرار الديمقراطية في افريقيا لأننا نؤمن إيماناً راسخاً بأن نظم الحكم الديمقراطي تعزز الحكم الصالح والشفافية والمسؤولية في تصريف الشؤون العامة، واستقلال القضاء، واحترام حقوق الإنسان، وسيادة القانون. وهذه السمات ترسي أسساً وطيدة للسلم والاستقرار. ومن ثم تؤدي إلى التنمية المستدامة. ومن أجل ذلك، فإننا نحث جميع شركائنا في التنمية أن يأخذوا في الاعتبار جميع هذه التطورات الإيجابية عند صياغة سياساتهم الإنمائية حيال افريقيا. وعليهم أيضاً أن يحاولوا أن يوضحوا لدافعي الضرائب في بلدانهم مغزى هذه التغييرات الديمقراطية وعلاقتها بالتنمية المستدامة. ويتعين على جمهور الناخبين في الشمال أن يضعوا في تقديرهم أن من مصلحتهم الذاتية المستتيرة أن يدعموا البلدان النامية. وثمة أمل كبير في افريقيا الآن. والواقع، أن افريقيا تبشر، على المدى البعيد، بمستقبل مزدهر حافل بالإيجابيات.

وفي الشرق الأوسط، نرحب بالتطورات الإيجابية في فلسطين بعد الاتفاقات والاعلانات التي تم التوصل إليها بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل، وبين الأردن واسرائيل. ونتعشم مخلصين أن يُحرز تقدم أيضاً في المفاوضات الجارية مع كل من الجمهورية العربية السورية ولبنان. إن المساعدة الدولية الفورية مطلوبة من أجل إعادة البناء والتعمير وتلبية الاحتياجات الأساسية الأخرى للفلسطينيين.

ونحن نشني على الجهود التي تبذلها القيادتان الفلسطينية والإسرائيلية، وعلى تصميمهما على العمل من أجل السلم. ونشني أيضاً على الدورين الحفازين الهامين لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي كراعين لمبادرات السلم. وتستحق مملكة النرويج كذلك امتناننا لمساهماتها في مبادرات السلم. كما أن الدعم والالتزام الدائمين من جانب جامعة الدول العربية لعملية السلم جديران أيضاً بالتنويه.

ومن ناحية أخرى، تكثرت التطورات السلبية في افريقيا وفي غيرها من الأماكن على الساحة الدولية. وهذه

المزمن فيها تطورات جديرة بالثناء. ورغم هذا، فلا يزال الوضع قابلاً للانفجار. ومن ثم، فهناك حاجة لاستمرار المشاركة الدولية.

وبالنسبة لأنغولا، مما يبعث على الارتياح، أن المحادثات التي ظلت جارية طوال الأحد عشر شهراً الماضية بين حكومة أنغولا والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا)، في لوسكا بزامبيا، بين حكومة أنغولا برئاسة الممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة، السيد اليوني بلوندين بي، قد أحرزت تقدماً هائلاً. ولذلك، فإننا نتطلع إلى نتيجة ناجحة لهذه المحادثات بحلول نهاية تشرين الأول/أكتوبر، إلى أن تكلل بتوقيع اتفاق للسلم، بحلول منتصف تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، على أساس اتفاقات بيسيس وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وفي هذا الصدد، ننتهز هذه الفرصة للثناء على كل من الحكومة الأنغولية ووفد يونيتا لجديتهما والتزامهما بمهمة إيجاد حل سلمي للحرب الدائرة في بلادهما التي يتقاتل فيها الأشقاء. ونتوجه بالشكر أيضاً إلى المراقبين في هذه المحادثات وهم: الولايات المتحدة والاتحاد الروسي والبرتغال. وسيكون تقديم المساعدة الدولية المستدامة إلى أنغولا، أمراً ضرورياً في فترة ما بعد التوصل إلى الاتفاق، وزامبيا من جانبها ستواصل مساعدتها لشعب أنغولا خلال هذه الفترة.

وفي موزامبيق، نتطلع إلى إجراء أول انتخابات متعددة الأحزاب، وهي الانتخابات المقرر إجراؤها يومي ٢٧ و ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر. ونحن نشني على حكومة موزامبيق وحركة (رينامو) لاستجابتهما لمبادرة السلم التي قدمتها الأمم المتحدة، ولاتفاق روما. ونحیی الدور الذي قامت به الأمم المتحدة من خلال جهودها لحفظ السلم، ومساعدتها في إعداد شعب موزامبيق للانتخابات المقبلة. وكبادرة للتضامن مع شعب موزامبيق، قدمت زامبيا مساهمة متواضعة إلى عملية حفظ السلم التي تضطلع بها الأمم المتحدة.

وفي ملاوي، نرحب بالانتقال السلمي والديمقراطي الأخير إلى نظام حكومي يقوم على تعدد الأحزاب. ونساند النداء الموجه من الرئيس باكيلي مولوزي بطلب المساعدة الدولية لدعم الديمقراطية والمساعدة في تعمير البلاد. وتشيد حكومتنا أيضاً بالخدمات التقنية والاستشارية

تبلغ مستوى خمسة آلاف وخمسمائة فرد وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وفي هذا الخصوص، ما برحت البلدان الأفريقية تبدي استعدادها ورغبتها في إيفاد قوات كافية. غير أن العقبة الرئيسية لا تزال متمثلة في عدم كفاية الدعم السوقي.

وقد أسهمت زامبيا، كتدبير رمزي، بمجموعة من أفراد حفظ السلم المدنيين والعسكريين في عملية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا وذلك بفضل الدعم السوقي السخي الذي قدمته هولندا بتوفير العتاد لهم. وبالإضافة إلى ذلك، نظمت هيئة السلم في زامبيا، وهي منظمة غير حكومية، أنشطة لجمع أموال بغرض شراء الأدوية والأغذية وغيرها من المتطلبات الإنسانية اللازمة للأهالي المشردين في رواندا.

ومازال القلق يساورنا إزاء استمرار الأزمة في الصومال وعدم إحراز تقدم هناك. غير أننا ننوّه بالجهود الصادقة التي تبذل حاليا لفض الأزمة. وعلى الرغم من المصاعب، نعتقد اعتقاداً راسخاً أن استمرار وجود الأمم المتحدة في الصومال أمر له أهمية حاسمة.

وفي السودان، فإن الحرب الأهلية والقتال الطائفي الدائر في الجنوب وتدهور حالة حقوق الإنسان على الصعيد الوطني أمور تسبب لنا، في زامبيا، قلقاً شديداً. ونحن نحث الأطراف المعنية على التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض.

وفي هايتي، تؤكد زامبيا من جديد مساندتها لجهود منظمة الدول الأمريكية والأمم المتحدة لاستعادة الديمقراطية وتأمين احترام حقوق الإنسان هناك، وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وفيما يتصل بكوبا، نعيد تأكيد اعتقادنا بأن الوقت قد حان لرفع الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض عليها. ونأمل أن يحل البلدان الصديقان لنا، الولايات المتحدة وكوبا، خلافاتهما بطريقة سلمية. وفي هذا الخصوص، نشعر بالتشجيع إزاء الحوار الذي جرى مؤخراً بين البلدين.

وتولي زامبيا أهمية كبيرة لدور المنظمات الإقليمية في معالجة حالات الصراع. وفي هذا الخصوص، نشير بارتياح إلى الدور الفعال بدرجة متزايدة الذي تضطلع به

الأوضاع المنطوية على المنازعات تواصل تحدي الحلول الدائمة التي تقوم على الحوار، والمصالحة والتفاوض، وذلك على العكس تماماً من الحالات المثالية التي استشهدت بها توا.

وهكذا نجد في الحروب الأهلية في ليبيريا ورواندا والصومال والسودان مصدر عذاب لنا جميعاً بسبب نفورنا من قتل الأخ لأخيه ومن العنف العرقي والأزمات الإنسانية الخطيرة التي تتولد عنها. وفي هذا الصدد، تدین زامبيا بشدة العنف العرقي أينما وجد، بما في ذلك العنف العرقي في البوسنة والهرسك.

ونحن نأسف لزيادة تدهور الموقف في ليبيريا كما نأسف لعدم إحراز تقدم نحو نزع السلاح وتسريح المقاتلين وإجراء انتخابات عامة. ونناشد جميع الأطراف الالتزام باتفاقي السلم المعقودين في كوتونو واكوسومبو. ونود أيضاً التأكيد على ضرورة الإبقاء على فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا داخل ليبيريا وتزويده بالدعم السوقي المطلوب.

وفي رواندا، صدمنا كما صدم المجتمع العالمي كله بشدة بسبب ارتكاب أعمال الإبادة الجماعية وأكثر أشكال العنف تجرداً من الإنسانية، مما أدى إلى نشوء أزمة من أسوأ الأزمات الإنسانية وأزمات اللاجئين في تاريخ البشرية. وقد أعربت زامبيا عن إدانتها القوية للإبادة الجماعية والعنف الجنوني في رواندا. ويساورنا شعور قوي بوجوب تقديم المسؤولين عن المذابح إلى المحاكمة أمام محكمة دولية. وينبغي توفير ظروف السلم والأمن والاستقرار والثقة في رواندا بغية تسهيل إعادة اللاجئين إلى البلدان المجاورة المثقلة بالأعباء إلى وطنهم. ونأمل في أن تلتزم الحكومة الجديدة بتنفيذ نواياها المعلنة والمتعلقة بالعمل من أجل تحقيق المصالحة وإعادة التأهيل والتعمير في رواندا. وبذلك فإن تقديم مساعدة كبيرة للأغراض الإنسانية وإعادة التأهيل والتعمير أمر يكتسي أهمية بالغة. كما أن بلدان اللجوء المجاورة تحتاج إلى المساعدة بدورها.

ومن الأمور الحاسمة ما تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا من دور وجهود في سبيل تهيئة الظروف المواتية للاستقرار والأمن في البلد. ولذلك نأسف بشدة للتأخير في وزع القوات التابعة للبعثة حتى

إن افريقيا تعاني من أزمة اقتصادية. وهي لا تزال تواجه مصاعب اقتصادية خطيرة. ولذلك، تحتاج افريقيا إلى بيئة اقتصادية دولية مؤاتية لتشجيع التدفقات الاستثمارية، وإلى زيادة المساعدة الانمائية الرسمية ونقل التكنولوجيا وتحسين فرص التجارة وتحقيق معدلات أفضل للتبادل التجاري. وتحتاج افريقيا أيضا إلى حل ناجع وشامل لمشكلة عبء مديونيتها الثقيل. وينبغي أن تتضمن استراتيجية الديون هذه الغاء لبعض الديون. وفي هذا الخصوص، نؤيد تماما مواقف مجموعة السبعة والسبعين وحركة عدم الانحياز.

وترحب زامبيا باختتام جولة أوروغواي والاتفاق على إنشاء منظمة التجارة العالمية اعتبارا من شهر كانون الثاني/يناير في العام المقبل. ونتوقع أن تشجع منظمة التجارة العالمية قيام نظام للتجارة يكون غير تمييزي ويمكن التنبؤ بسيره، وأن تحمي حقوق ومصالح البلدان النامية.

وبالنظر إلى زيادة التفاوت الاقتصادي بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو، فإن منظمة التجارة العالمية لن تبدأ عملها على أساس متكافئ. وفي هذا الخصوص، فإن وفدي مقتنع بشدة بأن تنفيذ جولة أوروغواي يجب أن يكون موضع رصد مستمر لكفالة حماية مصالح البلدان النامية بشكل واف. وينبغي تقديم تعويض للبلدان النامية التي تواجه صعوبات، لا سيما أقل البلدان نموا.

واسمحوا لي أن أتناول الآن أحوال زامبيا الاقتصادية والسياسية. على الصعيد الاقتصادي، اتبعنا بشكل حازم برنامج اصلاح اقتصاديا كليا جديرا بالثقة غايته الرئيسية تعزيز النمو المقترن بالاستقرار استنادا إلى التخصيص المنصف للموارد. والمضمون الأساسي للبرنامج يشمل من حيث السياسة العامة فرض ضوابط صارمة على العرض من النقود وعلى الائتمان بهدف إبقاء التضخم عند مستويات ضئيلة، وتحرير الاقتصاد مع زيادة الاعتماد على قوى السوق؛ وتنفيذ برنامج للخصخصة يتم بمقتضاه نقل المنشآت المملوكة في السابق للدولة إلى مؤسسات خاصة من أجل تقليل المشاركة الحكومية المباشرة في الاقتصاد.

ومع أن من المنتظر أن تغل تلك التدابير نتائج إيجابية على المدى الطويل، فإنها قد أحدثت بعض الآثار السلبية القصيرة الأجل، مثل الهبوط البالغ في مستويات العمالة

منظمة الوحدة الافريقية، بما في ذلك دورها على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، لمعالجة الأسباب الجذرية للصراعات ولمنعها وإدارتها وحسمها.

ومما يذكر بوجه خاص، أن منظمة الوحدة الافريقية قد أنشأت، في حزيران/يونيه من العام الأخير، آلية لمنع الصراعات وإدارتها وحسمها، حتى تعالج افريقيا بنفسها حالات الصراع على نحو فعال. لقد اعتمدت افريقيا، لأمد أطول من اللازم وفي حالات أكثر من اللازم، على المساعدة الخارجية لحل صراعاتها. وقد حان الوقت لكي تعالج افريقيا هذه الحالات بشكل حازم، فالصراعات تواصل استنزاف طاقاتها وتبديد مواردها النادرة وتأخير تنميتها، ولا بد من ازالتها لتهيئة بيئة تفضي إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ولذلك تناشد زامبيا المجتمع الدولي التبرع بسخاء لصندوق منظمة الوحدة الافريقية الذي أنشئ لدعم آلية منع الصراعات وإدارتها وحسمها. إن للدعم الدولي أهمية حاسمة في سبيل التنفيذ الفعال لهذه المبادرة الهامة. وذلك الدعم مسوغه أن الأمم المتحدة تمارس، من خلال مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن حفظ السلم والأمن الدوليين.

ومن الواضح الآن أن السلم والتنمية ليسا مترابطين فقط بل هما لا يتجزآن. وقد أصبح هذا ظاهرا للعيان بصور تقرير الأمين العام الشاملين والمعنوين "خطة للسلم" و "خطة للتنمية". والواقع أن الفاقة والحرمان كانا السببين الرئيسيين لعدد من حالات الصراع. ولذلك توجد أسباب قوية لوضع التنمية والمسائل المتصلة بها في مكان الصدارة على مسرح الأمم المتحدة، حتى نعزز قضية السلم بمنظورها الأوسع.

ولهذا نرحب بتقرير الأمين العام الأولي بشأن "خطة للتنمية". ويؤيد وفدي تأييدا تاما آراء مجموعة السبعة والسبعين فيما يتعلق بهذا الموضوع، حسبما وردت في إعلانها الوزاري بتاريخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. فخطة التنمية يجب أن يكون لها، على الأخص، توجه عملي، وأن تركز على النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا. ويجب أن تعزز خطة التنمية دور الأمم المتحدة في صنع السياسة الاقتصادية الدولية وفي التنسيق الاقتصادي الدولي.

النامية. لذلك فإن وفدي يطالب البلدان المتقدمة النمو بالوفاء بالتعهدات الرسمية التي قطعتها على نفسها في قمة الأرض في ريو. وفي نفس الوقت، فإن المهمة التي تواجهها عالمية ولذلك يجب تقاسمها على نطاق عالمي. إنها تشمل الأفراد، والجماعات الناشطة في المجتمعات المحلية، والمنظمات غير الحكومية، والحكومات والمؤسسات المالية. إن الوفاء "بالمسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة"، بحسب لغة قمة الأرض، أصبح الآن أمراً محتوماً (A/CONF.151/26 (Vol.I)، المبدأ ٧).

وتولي زامبيا أولوية عاية للقضايا البيئية. وكدليل على التزامنا، فقد وضعنا خطة عمل بيئية وطنية تهدف إلى إدماج الشواغل البيئية في خططنا للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية. وقد اتخذنا تدابير متعمدة لزيادة مستوى الوعي العام بالقضايا البيئية، لا سيما من خلال المشاركة الفعالة للمنظمات غير الحكومية والجماعات الناشطة في المجتمعات المحلية.

وحكومتنا ملتزمة بشكل راسخ بتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها. إننا نؤمن أن القيام بذلك من واجب جميع الحكومات ومسؤولياتها، بغض النظر عن نظمها السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية.

وينبغي لنا، في أعقاب المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي عقد في فيينا، أن نعمل على تنفيذ توصياته الهامة. لذلك سيؤيد وفدي كل الجهود الصادقة التي تبذل في هذا الصدد خلال الدورة الراهنة. ويرحب وفدي بإنشاء منصب المفوض السامي لحقوق الإنسان وتعيين السيد خوسيه أيلالا لاسو في هذا المنصب الرفيع. وقد أثبت السيد لاسو بالفعل جدارته بهذا التعيين، وإننا نشني على مبادراته الهامة بخصوص أحوال حقوق الإنسان في إفريقيا وغيرها من الأماكن. كما يؤيد وفدي تدعيم مركز حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جنيف.

وقد أنشأت حكومتنا أيضاً لجنة لحقوق الإنسان مسؤولة عن التحقيق في الادعاءات المتعلقة بانتهاك حقوق الإنسان في زامبيا، بما في ذلك ما ارتكب منها قبل العودة إلى أسلوب النشاط السياسي التعددي في ١٩٩١. وانطلاقاً من روح سياسة الشفافية التي تنتهجها، ستنشر الحكومة ما توصلت إليه في تقرير يتاح بصورة عامة. فزامبيا تثبت بذلك التزامها الراسخ بالإعلان العالمي

في القطاع الرسمي، وانخفاض مستوى الدخل، والزيادة الملحوظة في كل من مستوى الفقر وحدته خاصة في المناطق الريفية، وفيما بين القطاعات الأضعف من السكان. ولحماية الفقراء من تلك الآثار السلبية للتكيف الاقتصادي، تم إيجاد شبكة أمان اجتماعي لمعاونة من يفقدون وظائفهم أو يعجزون عن الوفاء بحاجاتهم الأساسية أو عن الحصول على الخدمات الاجتماعية. إن المسيرة ستكون طويلة، إلا أن الحكومة الزامبية عاقدة العزم على الارتقاء إلى مستوى هذه التحديات.

وسأكون مقصراً إذا لم أعرب عن الامتنان لجميع شركائنا في التنمية على ما قدموه لبلادنا من دعم اقتصادي ومالي وتقني. فالدعم المقدم إلى زامبيا من شركائنا في التنمية سيعمل على تثبيت برنامجنا للتكيف الهيكلي الذي تظل حكومتنا ملتزمة به. والأهم من ذلك أن هذه المساعدة ستعيننا على توطيد عملية بناء الديمقراطية لدينا التي شرعنا فيها في ١٩٩١ بالعودة إلى أسلوب النشاط السياسي التعددي. وفي هذا الصدد، يسر وفدي أن يؤكد للمجتمع الدولي أن عملية بناء الديمقراطية في زامبيا ماضية في طريقها بثبات.

هناك صلة قوية بين خطة العمل المعتمدة في مؤتمر السكان بالقاهرة، والقمة العالمية للتنمية الاجتماعية المقرر عقدها في كوبنهاغن في أوائل العام القادم، والمؤتمر العالمي المعني بالمرأة المقرر عقده في بيجينغ في أيلول/سبتمبر المقبل. وستكون القمة العالمية للتنمية الاجتماعية فرصة لكي يحدد المجتمع الدولي التزامه وإرادته السياسية للتصدي بفاعلية لعدد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية.

إن إسهام المرأة في الجهود الانمائية واضح جداً رغم الاستهانة به في كثير من الأحيان. لذلك فإننا نتطلع إلى برنامج عمل بيجينغ الذي نشق بأنه سيكمل مشاركة المرأة الكاملة والمتساوية في كافة مستويات النشاط البشري.

وفيما يتعلق بالبيئة، فإن المجتمع الدولي يواجه تحدياً رئيسياً بشأن التطبيق العملي لمفهوم التنمية المستدامة بالشكل الوارد في جدول أعمال القرن ٢١. إن للتعاون الدولي الفعال أهمية بالغة لتحقيق ذلك الغرض ويجب، على وجه الخصوص، القيام بخطوات عملية لتوفير سبل الحصول على التكنولوجيات الملائمة وتعبئة موارد مالية جديدة وإضافية من أجل البلدان المحتاجة إليها: أي البلدان

تمثيلاً دائماً في المجلس ويجب أن تحصل على عضوية دائمة به. وسيكون على هذه المناطق أن تتفق على البلد أو البلدان التي يجب أن تمثلها كأعضاء دائمي العضوية.

وإلى جانب تناول أمر مجلس الأمن، علينا أيضاً أن نشكل الأمم المتحدة على النحو الذي يمكنها من الاضطلاع بدور مركزي في قضايا تنمية البلدان النامية. لذلك، لابد من تطوير المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمواجهة هذا التحدي. فنحن نود أن نرى مجلساً اقتصادياً واجتماعياً أقوى، ولديه ولاية كافية لتنسيق سياسات جميع البرامج والأنشطة الانمائية، فضلاً عن أنشطة الوكالات المتخصصة، بما فيها مؤسسات بريتون وودز، من أجل النهوض بالتنمية والنمو الاقتصادي المستدامين.

إننا نعيش الآن في عالم يمر بعملية إعادة تشكيل كبرى للعلاقات الدولية، فيما يتعلق بشتى القضايا من القضايا السياسية إلى الاقتصادية ومن القضايا البيئية إلى القضايا الإنسانية. وفي هذا المناخ الجديد، تظل الأمم المتحدة دعامة أمننا الجماعي، ومستودع أملنا في التقدم والازدهار. وفي هذا المناخ لن يكون للأمم المتحدة اسهام تقدمه لخدمة مثلها العليا يفوق في الأهمية مساعدتها العالم على العثور على سبيل الانتقال من عصر الخوف الذي نتخلص منه إلى عصر يسوده الأمل والتقدم بالنسبة للبشرية جمعاء.

إننا نتمنى لهذا الكيان العظيم مزيداً من النجاح من أجل تحسين العالم بأسره.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة للمتكلم الثاني وزير خارجية ترينيداد وتوباغو، سعادة الأونورابل رالف ماراج.

السيد ماراج (ترينيداد وتوباغو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أتقدم بالتهنئ والتمنيات الخاصة للسفير إيسي على انتخابه بالاجماع لرئاسة الجمعية العامة. وإنني لعللى ثقة من أن هذه الدورة ستتمكن بفضل قيادته القديرة من التصدي بنجاح للقضايا الهامة المدرجة على جدول أعمالها.

واسمحوا لي أن أعرب عن تقديري لسعادة السيد صمويل إنسانالي، لادارته الحكيمة الفعالة خلال الدورة التي

لحقوق الإنسان والعهود والصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة.

وفي مجال نزاع السلاح وتحديد الأسلحة، يؤيد وفدي بقوة الجهود المبذولة لتسريع إزالة الأسلحة النووية وإبرام معاهدة للخطر الشامل لتجارب النووية. كما أننا نؤيد تماماً عملية استعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار، المقرر إجراؤها في السنة المقبلة. بيد أننا نشارك الرأي القائل بأن أي تمديد للمعاهدة ينبغي أن يكون مرتبطاً بإحراز تقدم في نزاع السلاح النووي وإبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

إن زامبيا ترحب بالتقدم الهائل المحرز في مفاوضات جنيف بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب. ونحن نؤيد فكرة إبرام اتفاقية خاصة بالأسلحة التقليدية، ونرحب بإنشاء سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية بغية تعزيز الشفافية وبناء الثقة.

كما ترحب زامبيا بالتوصل الناجح - إبان الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة - إلى الاتفاق المتعلق بتنفيذ الجزء الحادي عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، مما مهد الطريق للقبول العالمي للاتفاقية وأحكامها.

اسمحوا لي أن انتقل الآن إلى الأمم المتحدة نفسها. إننا إذ نجتمع في هذه الدورة ونحن على أعقاب الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، علينا أن نسلّم بأن المغزى الأساسي لميثاقها لا يزال صحيحاً دون تغيير؛ وإن الأمم المتحدة قد مرت بفترات انتصار وأيضاً فترات إحباط؛ وأن الأمم المتحدة ما زالت منظمة دولية للشعوب ومن الشعوب، لذا، من المفترض أن تكون مؤسسة ديمقراطية. وقد حان الوقت الآن للتأمل في الأمم المتحدة التي ستخدم البشرية لمدة ٥٠ عاماً أخرى بعد عام ١٩٩٥. ويجب أن تكون أمماً متحدة جديدة تتناسب ومقتضيات القرن الواحد والعشرين. وسيضحي من الضروري شحذ آلياتها التي أنشئت لإعمال المبادئ والمقاصد المعلنة في الميثاق. ودون هذه التحولات لن تتمكن منظمنا من أن تتكيف مع البيئة التي تغيرت والتي ستواصل التغير، ومع المتطلبات الجديدة والفرص الجديدة والتحديات الجديدة.

وفي هذا السياق، يتفق وفد بلادي مع الرأي القائل بأن توسيع عضوية مجلس الأمن أمر يكتسي أهمية بالغة. إذ أن هناك مناطق من العالم، مثل افريقيا، غير ممثلة

لأمريكا اللاتينية (سيلا)، والمجموعة الكاريبية (كاريكوم)، ومجموعة ريو بالإضافة بطبيعة الحال إلى منظمة الدول الأمريكية. ومما له دلالة بالغة أن هذا التعاون الآخذ في الازدهار ليس تعاونا اقتصاديا فحسب بل هو تعاون سياسي كذلك، وهذا بشير خير لتنمية بلدان نصف الكرة ولأمناها.

بالإضافة إلى هذا التلاحم المتعدد الأطراف، هناك تعزيز عام للعلاقات الثنائية. فنحن في المجموعة الكاريبية قطعنا خطوات واسعة صوب التغلب على الحواجز التاريخية، وقمنا بتعميق الروابط التي تربطنا بأمريكا اللاتينية. وقد أقامت بلادي هذا العام علاقات دبلوماسية مع ستة بلدان في أمريكا اللاتينية، وبذلك أصبحت لدينا الآن علاقات دبلوماسية مع جميع بلدان نصف الكرة الغربي. وقد انضمنا أيضا إلى ٢٨ كيانا آخر، منها بلدان مستقلة إلى جانب أقاليم غير مستقلة، لإقامة رابطة دول البحر الكاريبي التي تجمع بين بلدان السواحل الكاريبية والتي ستوجد سوفا تضم أكثر من ٢٠٠ مليون نسمة يبلغ مجموع الناتج القومي الإجمالي لبلدانهم ٥٠٠ بليون من الدولارات.

ونحن نقوم بذلك لمصلحة شعوبنا، إدراكا منا بأننا عندما نجتمع قوانا نصبح أكثر قوة، وإننا نرسي الأساس الوطيد لبيئة مستقرة داخل نصف الكرة، كما نقوم - بين أمور أخرى - بخلق أسواق ضخمة لمنتجاتنا ونولد الثروة التي يمكن بها تحسين مستويات المعيشة في بلداننا.

لقد تكلمت عن إمكانيات التعاون السياسي الناتجة عن عمليات التكامل الجارية في منطقتنا. وأود الآن أن أذكر أحد الأمثلة البارزة الحالية، وأنا أشير بالطبع إلى حالة هايتي. توجد في الوقت الحالي في هايتي قوة متعددة الجنسيات، بموجب قرار مجلس الأمن ٩٤٠ (١٩٩٤)، يتكون معظمها من قوات من المنطقة بالإضافة إلى مساهمات عسكرية من جهات أخرى. وترحب حكومة بلدي بالتعاون الذي قدمته من خارج المنطقة بلدان رأت ببعد نظرها وجوب الاسهام في عملية استعادة الشرعية الجارية الآن في هايتي.

وفي الظروف المتغيرة لعالم اليوم، تشتد، بأكثر من أي وقت مضى، الحاجة إلى التعاون لأغراض أمنية وللمحافظة على الديمقراطية، ويتطلب ذلك بطبيعة الحال توفر الإرادة السياسية التي أظهرتها منطقتنا في حالة

أختتمت منذ وقت قصير. فقد قدم حقا اسهاما بارزا تفتخر به منطقتنا فخرا كبيرا.

ونعرب عن شكرنا للأمين العام على قيادته لهذه المنظمة أثناء هذه الأوقات العصيبة، ونجدد تعهدنا له بتقديم كامل تأييدنا.

إن ترينيداد وتوباغو، شأن بقية العالم، تمر بعملية إدخال تغييرات جوهرية على طريقة تصريف شؤونها. وقد قطعنا بالفعل شوطا كبيرا على طريق رفع القيود التنظيمية والتحرير الاقتصادي، الذي أصبح لزاما علينا أن نسير فيه بسبب التحرك القوي صوب العولمة وزوال أثر الحدود، والأهم من ذلك بسبب الضرورة المطلقة لزيادة الكفاءة ورفع مستويات الانتاجية على أساس مستدام. ويحظى الآن نموذج السوق بمزيد من الاهتمام بوصفه وسيلة لاطلاق طاقات مجتمعاتنا الداخلية ولخلق الثروة التي نحتاج إليها لتحسين حياة جميع مواطنينا.

لكن اسمحوالي أن أسارع فأضيف إلى ذلك قولي إننا على دراية تامة بالاختلالات التي قد تنشأ نتيجة لترك الأمور في يد قوى السوق وحدها، ونحن كمجتمع نرى أننا مسؤولون عن ضمان وجود عدالة التوزيع في نظامنا، بالقدر الكافي لضمان رفاه جميع مواطنينا، بمن فيهم الذين يكونون غير قادرين على المنافسة أو الذين يكونون قد أزيحوا، لسبب أو لآخر، عن المجرى الأساسي للنشاط الوطني. وبعبارة أخرى، أنه في الوقت الذي قد تتغير فيه أشياء عديدة، هناك شيء واحد ثابت لا يتغير في ترينيداد وتوباغو، ألا وهو احتفاظنا بمجتمع إنساني عادل تتوافر فيه للجميع فرصة الانجاز.

إلى جانب عملية العولمة، أو كنتيجة فرعية لها، هناك انبعاث للنزعة الإقليمية في مختلف أرجاء العالم. وهذا واضح للغاية في نصف الكرة الذي نعيش فيه حيث أصبح حلم إقامة منطقة تجارة حرة تمتد من ألاسكا إلى تاييرا ديل فويغو حلما يبدو الآن أقرب إلى المنال مما كان في أي وقت مضى. ويسعدنا أن نرى ظهور تجمعات دون إقليمية شتى لا تلبث أن تقوم بتطوير العلاقات فيما بينها. ولم يحدث من قبل في تاريخ منطقتنا أن سارت عملية التكامل بمثل هذه الخطى الحثيثة. فلدينا الآن اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا)، والسوق المشتركة للمخروط الجنوبي (ميركوسور)، وميثاق دول الأنديز وحركة تكامل أمريكا الوسطى، والمنظومة الاقتصادية

الشراكة والإرادة السياسية. وتمثل عملية الانتقال السلمي الى الديمقراطية التي جرت منذ شهور قليلة في جنوب افريقيا شعاعا من الأمل يبشرنا بأنه ما من مشكلة ستظل مستعصية على الحل إذا تضافرت في سبيل حلها الجهود الوطنية والدولية. وترينيداد وتوباغو تنضم الى المجتمع الدولي في طمأنة جنوب افريقيا الى استمرار حصولها على الدعم في هذه الفترة الحاسمة، فترة ما بعد الفصل العنصري. وقد أعلنت حكومة جنوب افريقيا عن قرارها بأن تدرج في أولوياتها العمل على استئناف صداقاتها التقليدية وتشجيع قيام شراكات جديدة. ونحن نتطلع الى تنمية علاقات ثنائية قوية بيننا وبين جنوب افريقيا، وهذه عملية جارية بالفعل.

ومما يسعد ترينيداد وتوباغو أيضا التقدم الذي أحرز حتى الآن في عملية السلم الجارية في الشرق الأوسط. ونرحب ببدء ترتيبات الحكم الذاتي في قطاع غزة وأريحا، التي تمثل تطورات هامة في هذه المرحلة الانتقالية، ونتطلع الى توسيع نطاق ترتيبات الحكم الذاتي الفلسطيني لتشمل الأراضي المحتلة الأخرى، تنفيذ إعلان المبادئ. ويعتبر الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي لجهود التنمية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي وفي إعادة بناء البنية الأساسية التي دمرت خلال سنوات الاحتلال الطويلة أمرا ذا أهمية حاسمة للشعب الفلسطيني في هذه الفترة.

ومن بواعث التشجيع لنا إعلان واشنطن الصادر في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٤ من جانب حكومتي الأردن واسرائيل، الذي أنهى حالة الحرب بين البلدين ومهد السبيل لتطبيع العلاقات وإبرام معاهدة سلم رسمية. ونحن نقدر أيضا الجهود التي تبذلها الحكومتان السورية واللبنانية لتوكيد الالتزامهما بتعزيز عملية السلم في الشرق الأوسط.

وبينما نجد من الأسباب ما يبعث على الارتياح على الصعيد العالمي، فإننا مازلنا نشعر بالألم إزاء الأحداث الأخرى التي راح ضحيتها الملايين من البشر والتي شاهدنا لها صورا تفوق في بشاعتها كل ما شاهدناه من قبل. ففي البوسنة والهرسك، يجري شن حرب إبادة جماعية جلبت شرور "التطهير العرقي" الى مصطلحاتنا الحديثة وهزت وجداننا. وفي رواندا، شعرنا في أول الأمر بصدمة سرعان ما تحولت لشدة الى فقدان للحس إزاء ما يحدث من أهوال، أزهقت فيها أرواح مئات الآلاف من البشر، مما أدى الى عذاب إنساني جحيمي في هذا البلد المنكوب. وما

هايتي. وهناك جنود من ترينيداد وتوباغو يشكلون جزءا من القوة المتعددة الجنسيات الموجودة حاليا في هايتي. ويسرنا أن نشترك في الجهود الجماعية الرامية الى ضمان الاستقرار وعودة الديمقراطية والرئيس المنتخب انتخبا ديمقراطيا الى ذلك البلد. ونحن نرى أن منطقة الكاريبي لها مسؤولية خاصة تجاه هايتي. لذلك، كنا في الطليعة في كل المحاولات الرامية الى حل تلك الأزمة، ونتعهد بأن نظل معنيين بتلك المشكلة حتى تنتهي تماما.

وتنضم ترينيداد وتوباغو الى الفرحة العارمة التي أبداهها ملايين من أهالي هايتي الفخوريين، في الوطن وفي الشتات، إزاء نبأ استقالة الجنرال راؤول سيدراس ورئيس أركانه. ويحدونا الأمل - شأننا شأن بلدان أخرى - في أن تكون تلك رسالة واضحة للعناصر الموجودة في هايتي التي تسعى الى مواصلة شن الحرب وممارسة الارهاب ضد شعب هايتي التواق الى إقامة مجتمع ينعم بالحرية والديمقراطية والعدل - مجتمع يمكن فيه توجيه الملكات والمواهب الجماعية لشعب هايتي توجيهها صحيحا الى إعادة بناء الدولة ومكافحة العدوين اللدودين المتمثلين في الفقر والتدهور.

ومن الشواغل الأخرى لمنطقة الكاريبي موضوع كوبا. لذا فإننا نرحب ببدء الحوار بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية حول قضايا محددة. ويرجى أن تساعد تلك المحادثات على ارسال الأساس اللازم لحسم الصعوبات المتبقية وتحقيق الهدف طويل الأمد المتمثل في إعادة إدماج كوبا بشكل كامل في نصف الكرة الغربي. ونحن في منطقة الكاريبي نقوم بدورنا في السعي الى تحقيق هدف إعادة إدماج كوبا. وقد أنشأنا اللجنة المشتركة بين المجموعة الكاريبية (كاريكوم) وكوبا، وقد انضمت كوبا مؤخرا الى رابطة دول الكاريبي بوصفها عضوا مؤسسا.

وترحب ترينيداد وتوباغو أيضا بتوطيد الديمقراطية في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي. ولا تزال الانتخابات السلمية تجري في هذه البلدان، مما يعمق الديمقراطية في المنطقة.

وقد سررنا للتطورات الإيجابية الكثيرة التي حدثت في ذلك الجزء من العالم الذي ننتمي إليه. كما حدثت تطورات إيجابية أيضا في جهات أخرى ظلت الصراعات السابقة فيها تستحوذ على اهتمام هذه الهيئة لسنوات عديدة، مما يضرب مثلا آخر على ما يمكن تحقيقه بفضل

المجتمع الدولي، وبوجه أخص من جانب الأمم المتحدة ووكالاتها ومؤسساتها.

ومما لا شك فيه أن نوعية حياة الفرد في كثير من البلدان تمر الآن بعملية تحول خطير. وقد أدت النزعة المتنامية إلى التعصب وتزايد العنف الطائش داخل الأسر وفي المجتمعات المحلية بشكل عام، إلى جعل الكثيرين منا يتشككون في سلامة عادات السلوك السائدة في المجتمع الذي نعيش فيه. وتزداد الحالة تفاقمًا بنمو الجريمة المنظمة على الصعيد عبر الوطني، مما يؤدي في بلدان كثيرة إلى استفحال مشاكل تفشي النشاط الإجرامي الشرير، والارهاب، وإساءة استعمال المخدرات، والاتجار غير المشروع بالمخدرات، وغسل الأموال.

وفي هذه الحقبة التي تتزايد فيها العولمة، ليس في وسع أي حكومة، وخصوصاً حكومات البلدان النامية، أن تتصدي بفعالية، بمفردها، لهذه المشاكل المتنوعة؛ ومن ثم، فنحن نرحب بموافقة لجنة القانون الدولي في مطلع هذه السنة، على وضع مشروع نظام أساسي لمحكمة جنائيات دولية، كما نؤيد عقد مؤتمر دبلوماسي لعقد اتفاقية بشأن إقامة محكمة دائمة.

وثمة مجال هام آخر يتناوله المجتمع الدولي، وهو المشاركة الكاملة للمرأة في عملية التنمية. والحقيقة هي أن التعاون الدولي الفعال لخدمة أغراض التنمية، سيظل بعيداً عن متناولنا، ما لم تتخذ تدابير محددة تكفل تمكين جميع أفراد المجتمع من المشاركة الكاملة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمجتمع كل منهم. ومن المسلم به على نطاق واسع، أن الاستثمار في مجال النهوض بالمرأة يمكن أن يكون له أثر هائل في تقدم المجتمع بوجه عام. ورغم هذا، تستمر النساء من شتى أنحاء العالم، في مواجهة التمييز المنظم في جميع مجالات النشاط، في حين يتحملن كذلك نصيباً غير متكافئ من الأعباء المترتبة على عواقب الانكماش الاقتصادي والفقر وسياسات التكييف الهيكلي والنزاع السياسي.

وإذا تسلم ترينيداد وتوباغو بهذا، فإنها قد وفرت الضمانات الدستورية التي تؤمن المعاملة المتساوية للجميع في ظل القانون، بغض النظر عن نوع الجنس، أو العقيدة أو العرق. وتلتزم حكومتي التزاماً ثابتاً بضرورة إتاحة فرص متكافئة للمرأة للمساهمة الكاملة في جميع مجالات

زالت حالات الدمار والقمع والمعاناة سائدة في أجزاء شتى من العالم، وهي تؤثر في حياة مئات الآلاف من الناس في الصومال وفي أماكن أخرى غيرها.

ومن بواعث القلق لنا جميعاً انتشار الأسلحة النووية، الذي يرسم لنا صورا لهوة سحيقة من الفوضى التي لا يمكن وصفها والتي يمكن أن تنزلق إليها بسهولة بالغة. ومع أننا ربما نكون قد تجاوزنا مرحلة الانقسام الأيديولوجي، فإن خطر اندلاع نيران المعركة الفاصلة التي ينتهي بها وجود عالمنا ما زال يخيم على البشرية.

لقد أصبح من العبارات المبتذلة التي تردد معبرة عن العجز الدولي أن نقول إن على المجتمع الدولي أن يتصرف بشكل حاسم وسريع ليفعل كذا أو كذا لمعالجة العديد من المشاكل التي ذكرتها. والحقيقة هي أنه ما زال أمامنا طريق طويل جداً لا بد من أن نقطعه. والتوصل إلى حلول دائمة للالتزامات التي تخيم علينا يقتضي منا أن نعود دائماً إلى المبادئ الجوهرية وأن نتذكر مثلاً أن التنمية والسلم مرتبطان ارتباطاً لا ينفصم. وإذا ما أردنا الاقتراب من حل بعض مشاكلنا، فلا بد لنا أن نتناول القضايا الأساسية، مثل الحكم الصالح، وتعزيز السلم، وتعزيز العدالة باعتبارها ركيزة للمجتمع، والإدارة المستدامة للبيئة، والتنمية الاجتماعية.

ولا يخالجنني أدنى شك في أن المجتمع العالمي قد بدأ بالفعل في معالجة هذه القضايا الأساسية. فنحن في سبيلنا إلى وضع خطة للتنمية كعملية ضرورية لتكملة "خطة للسلم". وجميع المؤتمرات الدولية التي تضم قادة العالم وبعضها قد عقد والبعض الآخر من المقرر عقده - مؤتمرات تشير إلى الطريق المؤدي إلى شراكة جديدة من أجل التنمية، تقوم على توافق الآراء والعمل المتضافر على الصعيد العالمي.

وفي هذا الصدد، ستعقد القمة العالمية للتنمية الاجتماعية في الدانمرك في شهر آذار/مارس ١٩٩٥ لتعالج بعض العلل الخطيرة التي تصيب الكثير من المجتمعات، وذلك بالتركيز على المشاكل الأساسية المتمثلة في الفقر والبطالة والتهميش الاجتماعي. وعلى ذلك، ينبغي أن يتضمن برنامج العمل، الذي سيعتمد في تلك القمة الاجتماعية أحكاماً محددة لهذا الغرض، بما في ذلك توفير الموارد المالية الكافية لتنفيذ البرنامج ومتابعته من جانب

وتوباغو، بوصفها رئيسة لتحالف الدول الجزرية الصغيرة، تكرر الاعراب عن التزامها بالقيام بدور قيادي في السعي الحثيث الى تنفيذ برنامج عمل بربادوس.

إن حفظ الموارد وإدارتها المستدامة في جميع الأماكن التي تعد مشاعا عالميا، يجب أن يدرجا كهدف هام ضمن أهداف "خطة التنمية". ولكن هذا الهدف لا بد من تيسيره بتطوير نظم قانونية تكفل لنا أن نؤدي بنجاح واجباتنا كأمناء على هذه الموارد.

وفي هذا السياق، ترحب ترينيداد وتوباغو بالسريان الوشيك لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، لعام ١٩٨٢، بعد أن شاركت هي بشكل نشط جدا مع دول أعضاء أخرى، في صياغة نظام عام جديد للمحيطات يحظى بقبول عالمي أوسع. إن روح التراضي والحرص على بلوغ توافق الآراء التي تجلت في العمل الذي أنجزته اللجنة التحضيرية للسلطة الدولية لقاع البحار والمحكمة الدولية لقانون البحار، تشكل أساسا صلبا وقيما لبدء عمل السلطة الدولية لقاع البحار في كينغستون بجامايكا، في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. وستستمر ترينيداد وتوباغو في المشاركة البناءة وفي التعاون الوثيق مع الدول الأعضاء الأخرى في عملية صنع قرارات هذه السلطة، وغيرها من المؤسسات الأخرى ذات الصلة باتفاقية ١٩٨٢.

إن سريان اتفاقية قانون البحار ينبغي أن يكون حافزا لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأرصدة السمكية المشتركة بين منطقتين اقتصاديتين خالصتين أو أكثر والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، الذي يقوم باستحداث مبادئ للإدارة الفعالة لواحد من أهم الموارد الغذائية المتجددة. ولا يمكن تحقيق هذا الهدف إلا إذا تم حشد الإرادة السياسية اللازمة للتصرف بحسم.

إن الإرادة السياسية ضرورية للغاية إذا رغبت في التصدي الجاد لمختلف العوائق الاقتصادية الدولية التي تحول دون فعالية الجهود الوطنية الرامية الى تعزيز التقدم الاجتماعي وتحسين مستويات الحياة. وتتضمن العقبات الرئيسية الحواجز التجارية وتدفقات التمويل الدولي غير الكافية والديون الخارجية الثقيلة، ونقل التكنولوجيا غير الكافي الى البلدان النامية. وهذه العوامل تؤدي الى احباط الجهود المتحمسة التي تبذلها الحكومات من أجل انعاش اقتصاداتها.

الحياة، وعلى جميع مستويات المجتمع، وخصوصا في مراكز صنع القرار.

وترينيداد وتوباغو تجد مدعاة للتشجيع في الجهود المبذولة للتصدي لهذه المسائل، وغيرها من المسائل البالغة الأهمية، أثناء العملية التحضيرية الجارية للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. ولا يزال هناك عمل كثير يلزم إنجازه خلال الأشهر القادمة. وستواصل حكومتي العمل، على اتصال وثيق بغيرها من الجهات، للتوصل الى توصيات ملموسة مفصلة، تشمل أهدافا محددة قابلة للتحقيق، بغية التغلب على العوائق العديدة الماثلة في طريق النهوض بالمرأة.

وموضوع السكان لا يزال مدرجا بدوره في جدول الأعمال الدولي. ومن المسلم به، أن الأهداف والسياسات المتصلة بالسكان، يجب أن تكون أجزاء لا تتجزأ من التنمية الثقافية والاقتصادية والاجتماعية الرامية الى تحسين نوعية الحياة. وبالتالي، فإن المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية، الذي عقد بالقاهرة في أيلول/سبتمبر الماضي قد استعرض، كما كان لائقا به تماما أن يفعل، أثر العوامل الديموغرافية على التنمية، وأكد على أهمية ما للطيف الكامل من السياسات السكانية من أهمية لعملية التنمية. وعلينا الآن أن نتخذ خطوات ملموسة لنصرة المبادئ التي أقرها المؤتمر وتنفيذ برنامج العمل الذي اعتمده.

كما تدور المناقشة حول مجال بالغ الأهمية هو مجال البيئة. وقد اتخذت الدول الأعضاء خطوات مبدئية على الصعيدين الوطني والدولي لوضع تفاصيل نموذج جديد للتنمية يستند الى دمج الاهتمامات البيئية في الأنشطة الإنمائية. واستمرار هذه العملية من شأنه أن يؤدي الى تنفيذ السياسات والمقررات المعتمدة في ريو دي جانيرو، مما يمكن من تحقيق الأهداف المحددة لصالحنا المشترك.

وفي مجال المتابعة لمؤتمر ريو دي جانيرو، عقد في بربادوس في أوائل هذا العام، المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، فأتاح للدول الجزرية ولسائر أعضاء المجتمع الدولي، تقصي نهج شامل للتنمية المستدامة في إطار جدول أعمال القرن ٢١. وبالنسبة للكثير من الدول الجزرية النامية التي ظلت على هامش البرامج الدولية للتنمية، فإن تنفيذ الاتفاقات التي أقرت في بربادوس، سيهيئ لها الفرصة للاشتراك، كمساهمة وكمستفيدة، في جهد عالمي حقيقي. وترينيداد

اصطحب السيد ميخائيل شيفير، رئيس وزراء جمهورية بيلاروس إلى المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يسعدني للغاية أن أرحب برئيس وزراء جمهورية بيلاروس، السيد ميخائيل شيفير، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد شيفير (بيلاروس) (ترجمة شفوية عن الروسية): أرجو أن تسمحوا لي بتهنئة السيد أمارا إيسي بمناسبة انتخابه بالإجماع رئيساً للجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين، وهذا تقدير لإسهام بلده في أعمال المنظمة واعتراف أيضاً بمنجزاته الشخصية في مجال الدبلوماسية المتعددة الأطراف.

وقبل نصف قرن تقريباً، عهدت الدول الأعضاء المؤسسة - ومن بينها بلدي - إلى الأمم المتحدة بواجب ذي أهمية كبرى: ألا وهو توحيد قوانا لصون السلم والأمن الدوليين وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع الدول. وكان من الضروري أن تنشأ لتنسيق جهود الدول آلية يمكنها أن تطرح حلولاً مقبولة على نحو متبادل للمشاكل الدولية. ولقد أوضحت التجربة أن بوسع الأمم المتحدة القيام بدور تلك الآلية الفريدة. وقد تمكنا، بفضل الجهود الكبيرة لهذه المنظمة الدولية الموقرة، من تجنب اندلاع الاشتباكات والصراعات المسلحة في كثير من أنحاء العالم.

ولقد لحقت بالعالم تغيرات مثيرة. وأصبحت المواجهة الأيديولوجية والعسكرية بين نظامين اجتماعيين مختلفين في خبر كان. لقد ذاب جليد الحرب الباردة تماماً. وحملت هذه التغيرات آمالاً للعالم بتحقيق مستقبل أفضل، ولكنها لم تتمكن للأسف من حل جميع المشاكل الدولية. فلقد حدثت في رواندا، والبوسنة والهرسك، وناغورني كاراباخ، وأبخازيا، وطاجيكستان، مأسى يرجع سببها الأساسي إلى العداوة الإثنية والدينية والقومية. ومن العوامل الأخرى لهذه المأسى قضايا العلاقات الثنائية الباقية بلا حسم بين بعض الدول، بما في ذلك القضايا المتصلة بمجالي حقوق الإنسان وحماية الأقليات الوطنية. وهناك أيضاً الإرهاب والإتجار بالمخدرات وتصدير الأسلحة بلا ضابط، بما في ذلك إمدادات الأسلحة المتجهة إلى ساحات الصراع والمواقع الساخنة في بلدان تستمر فيها إراقة الدماء.

وترحب ترينيداد وتوباغو بالخطوة الهامة التي اتخذت في مستهل السنة الحالية نحو تحقيق التجارة الحرة والمفتوحة، بالاختتام الناجح لجولة أوروغواي للمفاوضات التجارية. ونحن نؤكد، أننا إذ نسعى لتنفيذ تدابير تحرير التجارة بمقتضى الاتفاقات التي تم الوصول إليها، يتعين علينا إيلاء اهتمام عاجل للاتجاه المستمر إلى النمو الاقتصادي المصحوب بتزايد في الفقر والبطالة وتهميش لقطاعات كبيرة من السكان في شتى أنحاء العالم.

ويتضح مما ذكرته أننا لا نستطيع حل مشاكل العالم إلا بتوخي نهج متعدد الأطراف. ومن الجلي أن أكثر الأدوات ملائمة لتنفيذ هذا النهج هي الأمم المتحدة. إن الشعوب تتطلع إلى الأمم المتحدة بشكل متزايد لا لتحقيق أمانها في السلم والأمن، فحسب بل أيضاً نجاح سعيها إلى التنمية المقترنة بالانصاف والعدالة الاجتماعية. وبعد أن تبذرت مشاعر الريبة والعداوة التي كانت سمة مميزة لفترة الحرب الباردة، ينبغي أن تكون الأمم المتحدة في مركز أفضل للاستجابة لهذه الاحتياجات.

إن ترينيداد وتوباغو عندما أصبحت عضواً في الأمم المتحدة منذ ٢٢ سنة، تعهدت مع الدول الأعضاء الأخرى بصيانة السلم والأمن الدوليين، وتعزيز النهوض الاقتصادي والاجتماعي لجميع الشعوب. وتحقيقاً لهذه الغاية، نعتزم المشاركة بنشاط في الجهود الحالية الرامية إلى إعادة بناء هيكل الأمم المتحدة، لتمكينها من أن تصبح أكثر استجابة لاحتياجات الدول الأعضاء في هذه البيئة الدولية الدينامية.

وإذ تتأهب الأمم المتحدة للاحتفال بعيد إنشائها الخمسين، يسر ترينيداد وتوباغو أن تجدد العهد للمقاصد والمبادئ المكرسة في الميثاق. ويلزم أن نعمل، كأعضاء، إلى مضاعفة جهودنا في سبيل إقامة السلم الدولي، وافتتاح عهد جديد للتنمية، يجد في رحابه كل من الدول والأفراد، الأمن وتحقيق ما يصبون إليه. وإنني لعلّي ثقة من أن النفس الإنسانية تكمن فيها الرغبة في تحقيق هذه الأهداف والإرادة اللازمة لذلك.

خطاب السيد ميخائيل شيفير، رئيس وزراء جمهورية بيلاروس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): ستستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يليه رئيس وزراء جمهورية بيلاروس.

حاليا تطبيق الآراء التي تدعو إلى قيام دولة القانون وتحقيق الفصل بين السلطات وتحسين نظام السلطة التنفيذية.

غير أن التحول إلى اقتصاد السوق، كما هو الحال في بلدان أخرى بأوروبا الوسطى والشرقية صعب جدا. وتتمثل أكبر مصاعبنا في مجالات الخصخصة، ومناهضة الاحتكارات، وتشبيث النظام النقدي - المالي. وبالإضافة إلى ذلك، ورثنا من الماضي هيكل اقتصاديا وطنيا أعطيت فيه المؤسسة العسكرية - الصناعية دورا كبيرا إلى حد مفرط. كما أن الدين الوطني الداخلي والخارجي مرتفع للغاية، مما يؤدي إلى العجز في الميزانية ويسبب التضخم.

ومما يزيد الحالة تفاقمًا، الآثار الطويلة الأجل الناجمة عن حادث محطة الطاقة النووية في تشيرنوبيل، والآثار الضار بصحة الأهالي، الناجم عن ذلك التلوث الإشعاعي الذي لم يسبق له نظير، أثر لا يتجه الآن إلى النقصان بل هو العكس يزيد كلما ابتعدنا عن ذلك اليوم المفجع. وفوق هذا كله، نحن نعاني في هذا العام من جفاف لم يسبق لبلدنا أن شهد نظيرا له لمدة مائة عام على الأقل. وتفيد التقديرات المعتدلة بأن الأضرار الإجمالية للجفاف تتجاوز ٢٠ مليون دولار.

وفي هذه الظروف الصعبة، وضعت الجمهورية برنامجا يتضمن التدابير الرامية إلى انتشار الاقتصاد من الأزمة. وسيكون هذا البرنامج أساسا لاتفاق مع صندوق النقد الدولي، نعتزم توقيعه أثناء الشهر المقبل. وننوي، بعزم ثابت تنفيذ إصلاحات واسعة النطاق، إذ نرمي إلى كبح التضخم وخفض عجز الميزانية والإقلال من عجز ميزان المدفوعات. ونعتقد أن التحرير الكامل للتجارة والأسعار، والإسراع بعملية الخصخصة، سيتيحان الفرصة لتخفيف الأزمة في اقتصادنا. إننا نرغبنا عن اعتمادنا على قوانا الخاصة، ندرك عدم إمكاننا تنفيذ إصلاحاتنا كاملة، وفي وقت وجيز إلى حد معقول، دون مساندة من الخارج.

ولا نعتزم جمهورية بيلاروس الانطواء على نفسها في غمار مشاكلها الخاصة. إذ أننا منفتحون على شواغل العالم كله ودواعي قلقه ومشاكله. ونود أن نقدم إسهاما من جانبنا في أنشطة المجتمع الدولي. ولقد كانت بيلاروس في الواقع، وليس بالكلام فقط، أول دولة في التاريخ تعزف طوعا، ودون تحفظات أو شروط، عن حيازة الأسلحة النووية. ونحن نؤيد المقترحات المتعلقة بتمديد معاهدة

وفي هذه الظروف، يصبح دور الأمم المتحدة أكثر أهمية بوصفها آلية معترفا بها عالميا لتوحيد الشعوب. وإنني لعلى اقتناع راسخ بأنه سيحين الوقت الذي يترك فيه العقل الجماعي للأمم المتحدة تأثير أكبر كثيرا على العمليات الجارية في العالم. ومن واجبنا أن نفعل كل ما هو مستطاع لتحقيق ذلك. وينبغي هنا، في الأمم المتحدة، أن نجد الأجوبة على كثير من الأسئلة التي تشغل بلداننا.

وهذا أمر هام بوجه خاص فيما يتعلق ببيلاروس. إن بيلاروس لم تنفك عن العمل، طوال الأعوام الأربعة الماضية، على بناء دولة ديمقراطية ومستقلة وذات سيادة. ويتجسد مثلنا الأعلى في وجود المواطن الحر في بلد حر. وبعد مرور عقود من العهد الشمولي والجماعية الزائفة، نعيد بالتدريج لشعبنا الحرية التي وصفها داعية الفلسفة الإنسانية العظيم ليوناردو دي فينشي بأنها هبة الطبيعة الرئيسية لنا. ومن المعالم الهامة في حياة بيلاروس، إقرار دستور جديد وإجراء انتخابات رئاسية حرة وديمقراطية حقا - وهذه بداية تاريخية لنا - ومن الآن فصاعدا سيكون لبيلاروس رئيس منتخب من الشعب، هو اليكساندر لوكاشنكا، الذي أثبت التزامه الأساسي بإجراء إصلاحات تدريجية من أجل تطبيق اقتصاد السوق. وتوفر السلطة الرئاسية، وثقة الشعب، ضمانا بأن تظل الإصلاحات الديمقراطية في بلدنا إصلاحات لا يمكن الرجوع عنها. واليوم أصبحت تجرى كذلك انتخابات نظامية لبرلمان بيلاروس والسلطات المحلية.

وفي السياسة الخارجية تؤمن جمهورية بيلاروس بمبادئ مساواة الدول في السيادة، وعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، وحرمة الحدود والتسوية السلمية للمنازعات، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وغير ذلك من قواعد القانون الدولي المسلم بها عامة. ويتضمن دستورنا نصا يقضي بأن تكون بيلاروس دولة محايدة وأن تظل أراضيها منطقة خالية من الأسلحة النووية. وإن جمهوريتنا لعلى استعداد للتعاون مع العالم بأسره وهي تسعى إلى شغل مكانها الصحيح في أوروبا ضمن الهياكل الإقليمية للأمن الجماعي والتعاون الاقتصادي.

ويعتقد رئيس جمهورية بيلاروس وحكومتها بأن تنفيذ إصلاحات السوق سيضمن نجاح التحولات الديمقراطية في مجتمعنا. وقد أرسيت الآن في الجمهورية الأسس القانونية والتنظيمية للتحول إلى اقتصاد سوقي ذي توجه اجتماعي. وتم سن التشريعات الملائمة. ويجري

ويجب أن نستخدم العيد الذهبي المقبل للأمم المتحدة كي نلتزم طرقاً جديدة لتحسين آدائنا في عالم متغير. ومن البديهي أن الطبيعة لا يمكن أن تطبق الجمود وأن كل شيء بطبيعته متغير باستمرار. ولا ريب في أن هذا القانون يسري على الأمم المتحدة. وإذا ما كان للمنظمة أن تعمل بفاعلية، فلا بد لأجهزتها الرئيسية من أن تمر بتغيير جذري.

وعند تطبيق مبدأ تمثيل البلدان والمناطق الإقليمية في مجلس الأمن، فلا بد لمصالح جميع مجموعات الدول، بما في ذلك مجموعة أوروبا الشرقية، أن تؤخذ بعين الاعتبار على نحو أكمل. ولا ينبغي لأي إصلاح لمجلس الأمن، بطبيعة الحال، أن ينتقص من دوره باعتباره الهيئة المسؤولة عن المحافظة على السلم والأمن الدوليين اللذين تمس اليهما حاجة جميع الدول الأعضاء، ولا سيما الدول الأصغر.

وقد استجابت حكومة جمهورية بيلاروس استجابة إيجابية لاقتراح زيادة عدد الأعضاء الدائمين لمجلس الأمن بإضافة أعضاء يختارون من بين البلدان التي تقدم مساهمة فائقة في تحقيق مقاصد ميثاق الأمم المتحدة.

ونعتقد أنه ينبغي أن يولى اعتبار أكبر للحقائق القائمة، بما في ذلك المشاكل المعقدة التي تواجهها البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال والتي تواجهها أفقر البلدان، علاوة على المشاكل العالمية المتعلقة بالسكان، والبطالة، والتردي البيئي في جميع أنحاء العالم.

ويجب أن يعطى للحوار بين البلدان المانحة والبلدان المتلقية محتوى جديداً يتجاوز الإطار التقليدي للعلاقات بينها.

وتأمل جمهورية بيلاروس بأن الحركة التي بدأت في الفلبين أثناء المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، والتي واصلت التطور في ماناغوا، ستيسر للبلدان التي تمر بمرحلة انتقال وللبلدان النامية أن تتحد وأن تستحدث نهجاً منسقاً في إطار الأمم المتحدة لتوطيد الديمقراطية وخلق سوق حرة.

وتجد البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال نفسها في أطوار مختلفة في مسيرتها صوب الديمقراطية واقتصاد السوق، ولهذا السبب فإن نجاح الإصلاحات

عدم انتشار الأسلحة النووية لأجل غير محدد ودون شروط.

وفي سنة ١٩٩٠، ومن هذه المنصة، طرح وفد جمهورية بيلاروس فكرة إنشاء حزام خال من الأسلحة النووية يمتد من البلطيق إلى البحر الأسود. والخطوات التي اتخذتها بيلاروس مؤخراً لسحب أسلحة نووية من أراضيها قبل الموعد المحدد تتيح اعتبار جزء كبير من هذه المنطقة أرضاً خالية بالفعل من الأسلحة النووية.

وتؤيد بيلاروس جهود الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الرامية إلى التعجيل بالتفاوض على إبرام معاهدة شاملة لحظر التجارب النووية. ونعتقد بإمكان توقيع هذه المعاهدة في وقت مبكر لا يتجاوز العام المقبل. ونؤيد أيضاً الاقتراح الذي قدم هنا بوضع معاهدة للأمن النووي والاستقرار الاستراتيجي كما نؤيد بالطبع المناقشة المتعددة الأطراف للقضايا المتعلقة بتنظيم السوق الدولية للأسلحة والمعدات العسكرية.

وأود أن أؤكد هنا أن جمهوريتنا، على الرغم من أزمتنا الاقتصادية، تجد في السعي إلى الوفاء التام بالتزاماتنا بصدد تخفيض الأسلحة النووية والتقليدية، بالرغم من أن ذلك يتطلب نفقات إضافية باهظة. وفي هذا الخصوص، نشعر بأن لنا أن نتوقع المساندة من المجتمع الدولي لأعمالنا.

لقد أفضى سعي الشعوب النبيل إلى السلم في أعقاب الحرب العالمية الثانية إلى إنشاء الأمم المتحدة. وقد دفع شعب بيلاروس ثمناً كبيراً لتخليص العالم من الفاشية. فقد أحرقت نيران الحرب المهلكة أرضنا ومست بلهيبها كل أسرة فيها. لقد كان الثمن المأساوي للحرية حياة مواطن من كل أربعة مواطنين في بلدنا. ولم يصل شعبنا مرة أخرى إلى المستوى الذي كان عليه قبل الحرب إلا بعد ٢٥ سنة من انتعاشها. ولذلك فإن قرار الجمعية العامة بجعل عام ١٩٩٥ سنة الأمم المتحدة للتسامح وإعلانه سنة دولية لتخليد ذكرى ضحايا الحرب العالمية الثانية قرار يستثير استجابة عميقة بوجه خاص في بيلاروس. كما يرى وفد بيلاروس أن السنة المقبلة قد تكون الوقت الملائم لكي نحذف من ميثاق الأمم المتحدة ذلك المفهوم الذي عفا عليه الدهر، مفهوم "الدولة المعادية".

الاجتماعية - الاقتصادية. ويجب أن يصبح الإصلاح الإداري والمالي أهم جانب في تجديد الأمم المتحدة. وإحدى طرق إنجاز ذلك تحقيق توزيع أرشد للعبء المالي فيما بين الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الأخرى، بما في ذلك المنظمات الإقليمية. وهناك طريقة أخرى هي نبذ النهج الحالية في حساب جدول أنصبة الدول الأعضاء في الميزانية العادية للأمم المتحدة وفي عمليات حفظ السلم. فمما يحقق قدرا أكبر من الإنصاف أن تحدد أنصبة الدول، بالدرجة الأولى، في ضوء قدرتها الفعلية على الدفع.

وختاما، اسمحوا لي أن أقول بأن المناقشة العامة في هذه الدورة تشهد على صدق اهتمام الدول الأعضاء بالتوصل إلى التحقيق الكامل لإمكانات الأمم المتحدة، باعتبارها منظمة دولية فعالة حقا، ومركزا لتحقيق الانسجام والتنسيق بين أنشطة دول العالم. وتشارك جمهورية بيلاروس تماما في هذا الالتزام، وهي على استعداد للتعاون مع جميع بلدان المجتمع العالمي من أجل تحقيق هذا الهدف حتى يسجل لنهاية هذا القرن في التاريخ أنها كانت الفترة التي لبنت فيها، أخيرا، أمانا وآمال البشرية قاطبة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة أشكر رئيس وزراء جمهورية بيلاروس على البيان الذي ألقاه توا.

اصطحب السيد ميخائيل شيفير رئيس وزراء جمهورية بيلاروس من المنصة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠

يتوقف إلى حد كبير على الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي. ومن ثم فإن وفد بيلاروس يود أن يقترح بأن يعقد في عام ١٩٩٦، برعاية الأمم المتحدة، مؤتمر دولي بشأن التنمية المستدامة في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال. ويصح أن يكون من بين المشاركين في تنظيم المؤتمر: لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، والمكتب الإقليمي الأوروبي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والبنك الأوروبي للتعمير والتنمية، وغيرها من المؤسسات المعنية.

ونعتقد أيضا أن مما يحقق صالح المجتمع الدولي ككل أن تعطى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال مركز الدولة الأكثر رعاية الذي هو مركز يتيح لها سبلا أوسع للوصول إلى الأسواق الدولية ودمجها بشكل أكمل في الاقتصاد العالمي.

وهناك حاجة متنامية لتوسيع التعاون وتدعيم التنسيق بين الأمم المتحدة، ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، وكمونلث الدول المستقلة وغيرها من المنظمات والترتيبات الإقليمية. وفي هذا الخصوص، نرحب بمنح مركز المراقب في الجمعية العامة لكمونلث الدول المستقلة. وتدعو بيلاروس إلى وضع تعريف أوضح لمجالات التعاون بين الأمم المتحدة والكمونلث. ويمكن أن يشمل هذا التعاون بذل جهود مشتركة في مجالات صنع السلم، ونزع السلاح، والبيئة، ومناهضة الإرهاب، ومكافحة المخدرات، والتحويل الصناعي.

ونعتقد بأنه لا ينبغي السماح لعمليات حفظ السلم أن تطفئ على المشاكل الحاسمة المتصلة بالتنمية